ايران والجزائر:
دراسة في علاقات البلدين السياسية والاقتصادية والثقافية
(2018-1979)

أ.م.د. محمد عبدالرحمن يونس العبيدي(*)
mo_mosul@yahoo.com

المخلص:

يسلط البحث الضوء على العلاقات الايرانية – الجزائرية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بعد قيام الثورة الايرانية عام 1979 حتى عام 2018 . اذ شهدت العلاقات بين البلدين تطورا كبيرا في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية لاسيما بعد عام 2000 بعد مدة انقطاع العلاقات بين عامي 1993 – 2000 على خلفية موقف ايران من إلغاء الانتخابات التشريعية التي جرت في الجزائر عام 1991 وفوز جبهة الانقاذ الاسلامية فيها .

بعد استئناف العلاقات بين البلدين عام 2000 ، شهد البلدان زيارات مكثفة لمسؤولي البلدين ، وقع الجانبان على العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في العديد من المجالات ولاسيما الاقتصادية ، والتي عززت التعاون بين البلدين واسهمت بشكل كبير في تطوير علاقاتهما الثنائية ، وكان لتقارب وجهات نظر الجانبين تجاه القضايا الاقليمية دورا مهماً في تحقيق التقارب وتنسيق المواقف بينهما ، مما انعكس إيجاباً على العلاقات بينهما .

(*) مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل.

Iran and Algeria: A Study of Political, Economic and Cultural Relations (1979 – 2018)

Dr. Mohammed Abdul – Rahman Younis Al – Obaydee

.

Abstract:

The Research Studies the Iranian – Algerian Relations in the political, Economic and Cultural aspects after the Iranian Revolution in 1979 Until 2018. The Relations Between The Countries developed Considerably in the Political, Economic and Cultural fields especially after 2000; the period of the break of the Relations between 1993 and 2000 on the background of Iran`s Position to the legislative Elections in Algeria in 1991 when the (Islamic Salvation Front) won the Elections .

After Resuming the Relations between the two Countries in 2000, the two Countries have seen intensive visits by officials from both. The two sides signed agreements and memorandums of understanding in many aspects and in Economic field in Particular that Stressed the cooperation between them and contributed significantly to the promotion of bilateral Relations. The convergence of views of both towards the Regional affairs played an important Role in achieving Rapprochement and of positions which is reflected positively on the Relations between them.

المقدمة

تعدّ العلاقات الايرانية – الجزائرية من العلاقات المتميزة مقارنة مع علاقات ايران مع الدول العربية التي تتسم معظمها بالتوتر والصراع والقطيعة اذا ما أستثنينا علاقات ايران مع سوريا، والتي يمكن ان توصف بالاستراتيجية والحيوية تفوق في أهميتها ومتانتها حتى العلاقات مع الجزائر. ولأهمية العلاقات الايرانية –الجزائرية ومكانتها وتأثيراتها في المنطقة العربية، يحاول هذا البحث تتبع مسار العلاقات الايرانية – الجزائرية بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979حتى عام 2018 ، في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية.

الهدف من البحث بيان اهمية هذه العلاقات، ومدى تأثيراتها في الجزائر وعلاقاتها العربية، وهل كانت إيجابية للجزائر أم غير ذلك، ومدى إفادة الأخيرة منها، وهل كانت لها تداعيات على علاقاتها الاقليمية والدولية. أما بالنسبة لإيران يهدف البحث للوقوف عند الدوافع الايرانية بالتوجه نحو الجزائر، ومحاولات توثيق العلاقات معها على الرغم من من كونها تقع خارج المحيط الاقليمي القريب، ومعرفة مدى ما حققته ايران من علاقاتها مع الجزائر.

لقد تناولت عدد من البحوث والدراسات والمقالات العلاقات الايرانية – الجزائرية ، لكنها لم تغطها بشكل كامل، سواء من حيث جوانب العلاقات او المدة الزمنية، ومن هذا المنطلق يحاول هذا البحث استكمال الجهود التي سبقت، ومحاولة تغطية هذه العلاقات في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية منذ عام 1979 ولغاية 2018.

قسّم البحث على مقدمة وتمهيد واربعة مباحث وخاتمة ، تناول الاول العلاقات السياسية الايرانية – الجزائرية، وقسم على فرعين ، الاول اهتم بالعلاقات السياسية منذ قيام الثورة الايرانية وحتى انقطاع العلاقات بين البلدين عام 1993. أما الفرع الثاني فقد تناول العلاقات السياسية بين البلدين بعد استئنافها عام 2000 وحتى عام 2018.فيما كرّس المبحث الثاني للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، اما المبحث الثالث فقد عالج العلاقات الثقافية بين الدولتين. وخصص المبحث الرابع لموضوع القضايا الإقليمية والدولية وتأثيراتها في علاقات البلدين. ثم الخاتمة التي تضمنت النتائج التي توصل اليها البحث.

تمهيد:

تعد العلاقات الايرانية–الجزائرية من العلاقات المتميزة على مستوى علاقات ايران بالدول العربية،وتاتي من حيث الاهمية بالنسبة لايران بعد العلاقات مع سوريا، اذ شهدت العديد من الاحداث والشواهد التي انعكست إيجاباً على العلاقات بين البلدين رغم التحديات والصعوبات التي واجهتها عبر تاريخها المعاصر حتى وصلت مرحلة القطيعة السياسية عام 1993.

تعود جذور العلاقات الايرانية – الجزائرية المعاصرة الى ايام الثورة الجزائرية التي شهدت كفاح الشعب الجزائري في سبيل الخلاص من الاحتلال الفرنسي ، ففي عام **1958** اعترفت ايران بالحكومة المؤقتة التي شكّلتها (جبهة التحرير الوطني) التي تولت قيادة الثورة الجزائرية، وقد أيّدت ايران حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ودعمت جهوده من أجل نيل الحرية وتحقيق الاستقلال عن فرنسا[1].

وقد تعاطف الشعب الإيراني مع الجزائر طوال مدة الاحتلال الفرنسي وبعد استقلالها، وهذه القضية جعلت الحكومة الإيرانية تبادر الى الاعتراف باستقلال الجزائر رسمياً عام **1962**. بعد ذلك بعامين فتحت إيران سفارتها في الجزائر العاصمة عام **1964**، وبعدها افتتحت الجزائر سفارة لها في ايران عام **1966**. لقد سعى القادة الجزائريون نحو إقامة علاقات متوازنة مع الدول الأخرى بما في ذلك إيران واتباع سياسة عدم الانحياز مع القوى العالمية. وقد أسّست هذه التطورات دعائم علاقات البلدين ورسمت مسارها الى الوقت الراهن رغم حدوث القطيعة السياسية بينهما عام **1993** [2] .

كان للعلاقات المتميزة بين البلدين الأثر في دفع الجزائر للقيام بمطالبة ايران بتبني موقف المساند للعرب إبّان حرب عام **1973** ضد اسرائيل وقد لبت ايران الطلب، كما قامت بدور الوساطة في حل مشكلة الخلاف الحدودي بين العراق وايران فيما يخص نهر شط العرب ، فاستضافت البلدين عام **1975** وتوصلا الى توقيع اتفاقية الجزائر[3]. وهكذا سارت العلاقات بينهما باتجاه التعاون والتفاهم الذي يطمح اليه كلا البلدين حتى قيام الثورة الايرانية عام **1979**، لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات شهدت المزيد من التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي ولاسيما بعد عام **2000** [4].

المبحث الاول: العلاقات في المجال السياسي:

1- العلاقات السياسية 1979-1993:

شهدت ايران ومنذ عام 1978 بدايات أحداث الثورة الايرانية التي وصلت عام 1979 الى كافة انحاء البلاد وادت في نهاية المطاف إلى تغيير نظام حكم مُحَمَّد رضا شاه بهلوي وإعلان قيام النظام الجهوري الإسلامي، وعلى الرغم من أن الجزائر اعتذرت عن استقبال الإمام الخميني قائد الثورة الايرانية عندما طلب منه مغادرة الاراضي العراقية عام 1978،فان هذا الامر لم يكن في حسابات الجانبين ولاسيما الإيراني بعد نجاح الثورة الايرانية، اذ لم ترغب ايران بخسارة علاقاتها مع الجزائر في الوقت الذي كانت بحاجة الى توثيق علاقاتها مع الدول العربية في ظل مواقف العديد منها الذي اتسم بالتوجس والقلق من النظام الجديد في ايران، بينما اتسم الموقف الجزائري بالترحيب بالثورة الايرانية واعترافها بالنظام السياسي الجديد في ايران[5] . فقد بعثت الجزائر برقية تهنئة وتضامن الى الامام الخميني بمناسبة انتصار الثورة الايرانية، وارسل عبدالعزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائرية حينها برقية الى نظيره الإيراني كريم سنجابي اعرب خلالها عن اشادة الجزائر بانتصار الثورة الايرانية وقال " ان الجزائر تتبنى مبدأ العلاقات بين دولة واخرى فإنها تعتبر شؤون ايران الداخلية لا تهم الا الشعب الايراني ومصلحته "[6]

توثقت العلاقات بين البلدين بشكل أكبر بعد تغيير النظام في ايران، وتجسد تحسن العلاقات في بدايتها في تولي الجزائر رعاية المصالح الايرانية في الولايات المتحدة الامريكية بعد ان قطعت الأخيرة علاقاتها مع ايران في السابع من نيسان عام 1980 عقب أزمة رهائن السفارة الأمريكية، وقد كانت جهود الجزائر حاضرة في الازمة بمحاولات حلها بالطرق الدبلوماسية وكانت جزءً من حلها بعدها أطلق سراح الرهائن الأمريكان في 20/كانون الثاني/1981.[7]

وفي سياق تعزيز علاقاتها مع ايران قامت الجزائر بدور الوساطة لأنهاء الحرب العراقية الايرانية 1980-1988،وسعت وعن طريق وزير خارجيتها مُحَمَّد الصديق بن يحيى في سبيل فض النزاع واحلال السلام بين البلدين، وايجاد حل سلمي دائم بينهما، لكن جهود

الجزائر هذه لم تفلح نتيجة سقوط طائرة بن يحيى على الحدود الايرانية–التركية في 3/أيار/ 1982 الامر الذي تسبب بؤد المبادرة الجزائرية، واسهم موقف الجزائر المحايد من الحرب في دعم وتطوير العلاقات بين البلدين في الوقت الذي اعربت فيه معظم الدول العربية عن دعمها وتأييدها للعراق في تلك الحرب ولاسيما دول الخليج العربي [8].

كان لمواقف الجزائر هذه الأثر الواضح في دفع عجلة علاقات البلدين وتوثيقها بالشكل الذي اضحت فيه متميزة مقارنة بعلاقات ايران مع باقي الدول العربية، مما دفع الشاذلي بن جديد رئيس الجزائر(1979–1992) الى القيام بزيارة رسمية الى ايران عام 1982 التقى فيها بالمسؤولين الايرانيين، تم خلال الزيارة بحث العلاقات بين البلدين ومجالات التعاون بينهما، والسبل الكفيلة بتطويرها، وقد وقّع الجانبان على عدد من الاتفاقيات الثنائية التي شملت التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية[9].وأعطت الزيارة هذه زخماً لعلاقات البلدين ،لاسيما وانها جاءت إبّان الحرب العراقية – الإيرانية، وفي ظل موقف الحياد الذي تبنته الجزائر من الحرب، وعدم تاييدها وومساندتها للعراق، لذلك فإنها أسهمت بشكل كبير في رسم مسار العلاقات بينهما للمرحلة اللاحقة.[10]

مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين شهدت الجزائر مرحلة التعددية السياسية عقب مرحلة من الأحداث والعنف عام 1988 أثر الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، بعد هذه التطورات الداخلية جرت الانتخابات التشريعية الجزائرية في 26/كانون الأول/1991 والتي شاركت فيها مختلف الأحزاب السياسية بتوجهاتها الفكرية، وقد فازت بهذه الانتخابات (جبهة الإنقاذ الإسلامية) التي حصلت على نسبة كبيرة من مقاعد البرلمان الجزائري.[11]

ومن منطلق توجهاتها الاسلامية والثورية التي اعتمدتها في سياستها الخارجية والذي عرف بمبدأ تصدير الثورة، دعمت ايران الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها ولاسيما الاسلامية منها، فأيدت وساندت تلك الأحزاب وقامت البعثة الدبلوماسية الايرانية بأجراء لقاءات مباشرة مع عدد من قادة تلك الأحزاب، ليس هذا فحسب بل أن عدد من تلك

الأحزاب وجهت الدعوة لبعض ممثلي البعثة الايرانية لحضور اجتماعاتها [12]، وقد أنعكس ذلك سلباً على علاقات البلدين، اذ اتهمت الجزائر ايران بدعم جبهة الانقاذ الاسلامية، وعدته تدخلاً في شؤونها الداخلية، وعلى الرغم من النفي الإيراني للاتهامات الجزائرية، فان عدد من المصادر أشارت الى قيام ايران بتقديم الدعم المادي والمعنوي لعدد من تلك الأحزاب [13].

مع تطور الأحداث في الجزائر وقيام (المجلس الاعلى للأمن) في البلاد بإلغاء الانتخابات التشريعية في 12/كانون الثاني/1992 والتي فازت بها (جبهة الانقاذ الإسلامية) ،واعتقال قادة جبهة الانقاذ الاسلامية ومن بينهم عباس مدني، بدأت العلاقات تشهد التوتر والاحتقان، لاسيما بعد أن أعربت ايران صراحة عن معارضتها ورفضها لإلغاء الانتخابات وعدّته خروجا عن مسار الديمقراطية في الجزائر ومخالفا للشرعية التي اكتسبتها الانتخابات التشريعية التي فازت بها (جبهة الإنفاذ الإسلامية).

من جانبها عدّت الجزائر الموقف الايراني هذا تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية، وخروجاً على الأعراف الدبلوماسية والقوانين والقواعد التي تحكم وتنظم العلاقات الدولية، وتطور الموقف الى تبادل الاتهامات بين البلدين أوصلت العلاقات بينهما الى مفترق طريق، بعد أن أسهمت عوامل أخرى أيضا في دفعها بهذا الاتجاه[14] .

وأزداد التوتر بين الدولتين بعد قرار حل (جبهة الانقاذ الإسلامية)، وتزايد معها الاتهامات المتبادلة ومهاجمة ايران الجزائر عبر القنوات الدبلوماسية والصحف الايرانية الرسمية، وصل الى مرحلة اعلان احمد جنتي أحد المسؤولين الايرانيين عن فرحه باغتيال مُحَمَّد بوضياف الرئيس الجزائري عام 1992،الأمر الذي عدّه الساسة الجزائريون تصرفاً غير لائق وخارج عن الاعراف الدينية والاخلاقية والسياسية والحضارية، ليس هذا فحسب بل أن ايران وفي ظل تدهور علاقاتها مع الجزائر وفقدانها لموقع متميز لنفوذها والتي كانت بمثابة نقطة الانطلاق الإيرانية نحو دول منطقة المغرب العربي دفعها باتجاه الانفتاح أكثر نحو المغرب وليبيا وتونس، الامر الذي اسهم ايضا في زيادة توتر علاقاتها مع الجزائر[15].

وفي الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الايرانية–الجزائرية حالة التوتر والتصعيد اثر إلغاء الانتخابات التشريعية الجزائرية التي القت بثقلها على العلاقات بين البلدين ،اسهم تحسن وتطور العلاقات الايرانية–المغربية وماشهدته من انفتاح تزامن مع التصعيد مع الجزائر في زيادة حدة التوتر بين الجانبين، اذ قامت ايران بفتح قنصلية لها في مدينة وجدة المغربية القريبة من الحدود مع الجزائر، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات المغربية–الجزائرية تشهد حالة من عدم الاستقرار والتوتر على خلفية قضية الصحراء الغربية، على هذا الأساس عدّت الجزائر الخطوة المغربية بفتح القنصلية الايرانية قرب حدودها عملا استفزازيا موجها ضدها، وعدت التصعيد والعنف الذي شهدته البلاد بعد إلغاء الانتخابات أعمالاً تقوم بها الجماعات المسلحة بدعم من جهات خارجية ولم تستبعد ايران منها[16].وعلى هذا الأساس قامت الجزائر بأبعاد سبعة من الدبلوماسيين الايرانيين من بينهم الملحقين الثقافي والعسكري في السفارة الايرانية كخطوة اولى باتجاه تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين، اعقبتها بسحب عبدالقادر الحجار السفير الجزائري في ايران مع عدد من كبار موظفي السفارة الجزائرية في العاصمة الايرانية طهران مطلع عام **1992**على خلفية قيام عدد من الايرانيين بمحاصرة السفارة ومنزل السفير الجزائري في طهران [17] .

تظافرت هذه العوامل والأسباب جميعها لتقود العلاقات الإيرانية–الجزائرية إلى نهايتها، فأعلنت الجزائر في شهر أذار عام **1993** عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايران إبّان عهد الرئيس علي كافي(**1992–1994**) ،وساقت الأسباب السابقة تسويغاً تبريراً لهذا الإجراء، وقد ترتب على هذا الأمر قيام الجزائر بوقف رعايتها للمصالح الايرانية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تقوم به منذ قطع الأخيرة علاقاتها مع ايران عام **1981** [18].

كان قرار قطع الجزائر علاقاتها مع ايران بمثابة انتكاسة للسياسة الخارجية الايرانية في شمال القارة الافريقية، لاسيما وأن علاقاتها مع الجزائر كانت الافضل بين علاقاتها مع دول العربية الأفريقية منذ حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، وقد حاولت ايران تعويض خسارة

الجزائر بالانفتاح وتطوير علاقاتها مع المغرب وتونس لكنها لم تتمكن من سد فجوة علاقاتها مع الجزائر التي كانت تتميز بالمتانة والقوة والتعاون الواسع وفي مختلف المجالات[19].

2- العلاقات السياسية 2000-2018:

سعت ايران باتجاه المصالحة مع الجزائر في عهد الرئيسين علي كافي(1992-1994) والأمين زروال(1994-1999)،لكن جهودها لم تكن ذات جدوى على الرغم من محاولات سوريا التوسط للتقريب بين البلدين، بسبب الموقف الجزائري من ايران واتهامها بدعم الإرهاب في إشارة إلى دعم الجماعات المسلحة في الجزائر.

بعد فوز الرئيس الإيراني مُحَّد خاتمي(1997-2005) في الانتخابات الرئاسية عام 1997،كانت ايران على أبواب عهد جديد من الانفتاح ومد الجسور في سياستها الخارجية، ومحاولة اعادة الثقة لها عوضاً عن المرحلة السابقة التي انعكست سلباً على سياسة ايران وعلاقات الخارجية. من هذا المنطلق توجهت ايران نحو دول شمال أفريقيا في محاولة لرأب الصدع الذي أصاب علاقاتها مع دول المغرب العربي عقب الأزمات التي أصابت علاقاتها مع دول المشرق العربي، فكانت الجزائر ضمن التوجهات الايرانية هذه[20].

وفي الوقت الذي شهدت ايران فوز التيار الاصلاحي بزعامة مُحَّد خاتمي بانتخابات الرئاسة ، كانت الجزائر بعدها بعامين على موعد وعهد جديد للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، اذ شهدت الجزائر تطوراً ملحوظاً في المجالات الثقافية والأمنية والرعاية الصحية فضلاً عن التنمية الاقتصادية وتحسّن الوضع الاقتصادي، والذي أنعكس بدوره إيجاباً على استقرار البلاد امنياً وسياسياً، مما شجع الجزائر على الانفتاح وإقامة علاقات جديدة ومتوازنة مع العالم بما في ذلك العلاقات مع إيران[21].

بدأت بوادر الانفراج في العلاقات الايرانية–الجزائرية في عهد الرئيس مُحَّد خاتمي والرئيس عبدالعزيز بوتفليقة(1999-2019) بعد أن أعربت ايران وفي أكثر من مناسبة وعلى لسان عدد من المسؤولين الإيرانيين عن تأييدها ودعمها لجهود الحكومة الجزائرية وسياسة الرئيس عبدالعزيز بوتفلية، فيما يخص برنامج المصالحة الوطنية وتحقيق السلم والوئام

الوطني، وسعيه لانهاء حالة العنف وعدم الاستقرار الذي اجتاح الجزائر عقب إلغاء الانتخابات التشريعية الجزائرية، عدّت الجزائر الموقف الايراني هذا تحوّلاً في السياسة الايرانية تجاه الجزائر وقرأت فيه الرغبة الايرانية لإنهاء العداء بين البلدين، وجاءت اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة وضمن قمة الألفية في شهر أيلول عام **2000** في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية وعلى هامش أعمال الجمعية التقى الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة بالرئيس الايراني مُحَمَّد خاتمي، وعدّ هذا اللقاء في تقييم ونظر العديد من المحللين والمتابعين والمهتمين بالعلاقات الإيرانية – الجزائرية بوصفه تاريخي كونه مثل بداية لمرحلة جديدة، ومهّد لعودة استئناف العلاقات بين البلدين، اذ بحث الجانبان استئناف العلاقات الثنائية بينهما، والسبل الكفيلة بإعادة بناء الثقة بين البلدين وازالة كل ما من شأنه ان يعكّر صفو هذه العلاقات في المستقبل، وضرورة الالتزام بالقوانين والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول واحترامها وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى[22]،علما ان الجزائر مهدت الى ذلك عندما أرسلت رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان(المجلس الشعبي الوطني) ممثلا عنها الى طهران في عام **1999** للمشاركة والحضور ضمن الاجتماع التأسيسي لاتحاد البرلمانات الاسلامية، فكانت خطوة مهمة لازالة التوجس والقلق والاحتقان بين البلدين ومحاولة لتصفية الاجواء امام المرحلة اللاحقة ولاضفاء الجدية والرغبة الجزائرية أيضا في استئناف العلاقات بين الدولتين .أعقب ذلك وأثناء لقاء جمع الرئيس الجزائري بوتفليقة والرئيس الفنزولي هوكو شافيز في **15**/آب/**2000** صرح بوتفليقة بان ايران تنتهج سياسة تتسم بالانفتاح وتمثل سياسة جديدة لها،حملت هذه التصريحات سمة الإيجابية تجاه ايران، ومهدت الطريق بين الدولتين لاستئناف علاقاتهما الثنائية.

بعد ان توثقت الجزائر من رغبة الجانب الايراني الصادقة في تجاوز المرحلة السابقة، وبناء علاقات قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الجزائر الداخلية، وفي ظل الانفتاح الجديد في السياسة الايرانية الخارجية في عهد مُحَمَّد خاتمي، وبناءً على اللقاء الذي جمع

الرئيسين الجزائري والايراني ضمن قمة الألفية استأنفت العلاقات الثنائية بين البلدين عام 2000 وتم تبادل السفراء بينهما في تشرين الأول عام 2001.

بعد فتح البعثات الدبلوماسية بين البلدين عام 2001، تحسنت وتوسعت العلاقات الثنائية بشكل ملحوظ ، انعكس ذلك في الزيارات الرسمية المتبادلة بين الطرفين وتم إنشاء لجان مشتركة بين الجزائر و طهران من أجل تعزيز العلاقات الثنائية وفي مختلف المجالات. وضمن هذا الإطار قام رئيس البرلمان الجزائري(المجلس الشعبي الوطني) بزيارة ايران في شهر آب عام 2003، إذ التقى بالرئيس مُحَمَّد خاتمي الذي أكد على ان القطيعة بين الدولتين يستفيد منها اعداء البلدين، وتم توقيع عدد من الاتفاقيات تناولت التعاون في مجالات الاسكان والتجارة والمؤسسات المالية والصيد البحري. تبع ذلك زيارة مهدي كروبي رئيس البرلمان الايراني (مجلس الشورى) الى الجزائر في تشرين الأول عام2003، لتؤكد على أهمية العلاقات بين البلدين وتسهم في تعزيزها وزيادة توثيقها .

الأهم في مسار تعزيز وترسيخ العلاقات بين البلدين جاء اثر قيام الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة بزيارة ايران للمدة من 17-20 تشرين الاول/اكتوبر عام 2003، وكانت زيارة يمكن وصفها بالتاريخية كونها جاءت بعد عشرين عاما عقب زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد لإيران عام 1982، وقع الجانبان إبّان الزيارة على ثمانية عشر اتفاقا شملت العديد من المجالات منها القضاء والصناعة والمال والنقل والصناعة وغيرها.

وجاءت الزيارة تعبيراً عن رغبة الجانبين في طي صفحة الماضي التي شهدت التباعد بين البلدين، وتأكيدا على توافر الارادة السياسية لكلا البلدين في فتح افاق جديدة للتعاون المشترك وتعزيز القواسم المشتركة بينهما، فضلا عن اعطاء الدعم لعلاقات البلدين ووضعها في المسار الصحيح ومحاولة تطبيعها، وبما ينسجم ومكانة الدولتين في المنطقة وتوحيد مواقف البلدين إزاء قضايا المنطقة العربية والتحديات والمتغيرات التي تشهدها الساحتين الإقليمية والدولية، وبما ينسجم والخروج بمواقف متوافقة تعود بالمنفعة على البلدين، وصولاً إلى تحقيق

أهداف التعاون بينهما و ارساء الاسس الصلبة لاقامة علاقات متينة قائمة على التعاون والتفاهم الثنائي المشترك وبما يحقق مصالح كلا الطرفين دون الاضرار بها[23].

عقب هذه الزيارة قام الرئيس الايراني مُحَمَّد خاتمي بزيارة الجزائر في تشرين الأول عام 2004،وكانت الزيارة الاولى لرئيس ايراني بعد نجاح الثورة الايرانية عام1979، عبّرت ايران خلالها عن دعمها وتاييدها ومساندتها لسياسة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في ارساء السلام والمصالحة الوطنية في الجزائر[24].

كانت الزيارات المتبادلة بين رئيسي البلدين بداية لزيارات ولقاءات اخرى لمسؤولين في كلا الدولتين وعلى مختلف المستويات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية ،فقام احمد قايد صالح رئيس اركان الجيش الجزائري بزيارة طهران التقى خلالها بعدد من المسؤولين الإيرانيين وفي مقدمتهم وزير الدفاع ، واكد صالح خلال زيارته هذه على اهمية التعاون في الجانب العسكري بين البلدين نظرا للقدرات العسكرية التي تمتلكها ايران وبما يخدم مصالح الجانبان ولاسيما فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب[25].وقاد ذلك وزير الدفاع الايراني علي شمخاني بزيارة الجزائر عام 2004 التقى خلالها الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، وبحث الجانبان التعاون في المجال العسكري، وقال شمخاني أن التعاون العسكري بين البلدين اخذ يزداد نتيجة تحسن العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين[26].

وعلى هامش ملتقى حوار الحضارات في العاصمة الفرنسية باريس في نيسان عام2005 التقى عبدالعزيز بوتفليقة بمحمد خاتمي مرة ثانية ،اذ بحث الجانبان العلاقات الثنائية وسبل التعاون بينهما.وقام علي لاريجاني مسؤول البرنامج النووي الايراني بزيارة الجزائر في حزيران عام2006 أعقبها بشهرين قيام منوشهر متكي وزير الخارجية الايرانية بزيارة الجزائر في آب ، إذ بحث مع نظيره الجزائري عدد من الملفات التي تخص علاقات البلدين الثنائية[27].

بعد فوز محمود أحمدي نجاد(2005–2013) في انتخابات الرئاسة الإيرانية عام 2005،اعطى نجاد دفعا جديد لعلاقات بلاده مع الجزائر وقام بزيارتها في آب عام 2007

،وصرح نجاد إبّان زيارته بانه يأمل في تعزيز مجالات التعاون بين البلدين، واكد نجاد وبوتفليقة على الالتزام الكامل بالاتفاقيات الثنائية التي وقعها الجانبان في سابقاً.

استمرت العلاقات المتميزة بين البلدين على مسيرتها هذه، وتوثقت بشكل أكبر عاماً بعد آخر، وكان للزيارات الرسمية المتبادلة الاثر الكبير في هذا التقدم، لذلك كانت زيارات المسؤولين مستمرة لكلا البلدين، فكرر بوتفليقة زيارته الى ايران عام2008 بهدف مناقشة توسيع مجالات التعاون بين البلدين والبلدان الإسلامية، وقال نجاد أبان الاجتماع مع بوتفليقة ان تعزيز التعاون بين البلدان الاسلامية سيسهم دون شك في حل المشاكل الاقليمية والدولية ويقوي العلاقات بينها، وقال نجاد ان ايران والجزائر تتقاسمان المواقف الأساس في الكثير من القضايا الاقليمية والدولية، وأعرب بوتفليقة عن اهمية بذل الدول الاسلامية جهودها من اجل المشاركة في حلحلة المشكلات الاقليمية والدولية، والاسهام في ارساء الاستقرار والسلام على المستوى الإسلامي والدولي[28].

وأكد علي لاريجاني وبعد أن أصبح رئيساً لمجلس الشورى الاسلامي على أهمية أن تعمل ايران والجزائر معا من اجل حل المشكلات التي تواجه البلدان الاسلامية والتي قد تنشب بينها. وفي ظل التحسن الملحوظ للعلاقات بين البلدين، اشاد نجاد وأثناء لقائه بالسفير الجزائري عبدالكريم بالعربي في كانون الثاني عام 2010 بالعلاقات الوثيقة بين البلدين مؤكدا على ان العلاقات الاخوية بينهما أسهمت في خلق إمكانات كبيرة لكلا الدولتين، وأشار إلى أن عضوية كل من البلدين في منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز ومنظمة اوبك اتاحت لهما المجال لتعزيز التعاون بينهما، ويسهم أيضاً في تعزيز مصالح بلدان العالم الاسلامي .

كما ألتقى عبدالعزيز بوتفليقة في العاصمة الجزائرية في آذار عام 2010 بوزير الخارجية الايرانية منوشهر متكي، وبحث الجانبان العلاقات الثنائية بين البلدين فضلاً عن القضايا السياسية في القارة الافريقية والقضية الفلسطينية [29].اعقبها لقاء وزير الشؤون الدينية الجزائري بوعبدالله غلام بالرئيس احمدي نجاد في نيسان من العام ذاته، واكد نجاد

خلال اللقاء ان حكومتي ايران والجزائر تتحملان مسؤولية كبيرة ومشتركة في هذا الوقت، نظراً للقيم الكبيرة والمشتركة التي تحملها الدولتين في هذا العصر الجديد [30].

ومما يشير الى مدى تحسن وتطور العلاقات بين الدولتين، قيام الرئيس نجاد بزيارة الجزائر في أيلول عام 2010 بعد زيارته سوريا، وكانت إشارة إلى مدى ما وصلت اليه العلاقات بين الدولتين، بل ان بعض الاوساط السياسية الغربية ذهبت الى وجود تنسيق ثلاثي بين ايران والجزائر وسوريا، وان رحلة نجاد من سوريا ومروره بالجزائر تخفي اكثر مما تبديه [31]. اعقب زيارة نجاد الى الجزائر قيام أحمد اويحي رئيس الوزراء الجزائري بزيارة ايران في 21 /تشرين الثاني/2010 التقى خلالها بالمسؤولين الايرانيين وتم توقيع عدد من الاتفاقيات بين البلدين شملت مجالات متنوعة[32].وهكذا استمرت الزيارات الرسمية بين البلدين وعلى مختلف المستويات وبمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والصناعية، سعياً من كلا البلدين نحو تعزيز التعاون المشترك بينهما.

على الرغم من ذلك فأن العلاقات بين البلدين وقعت تحت ضغط وتأثير العوامل الداخلية والخارجية في بعض الاحيان لاسيما في الجزائر، نتيجة القلق والتخوف من الدور والسياسة التي تتبعها ايران في الجزائر بشكل خاص ودول المغرب العربي بشكل عام ولاسيما فيما يتعلق نشر ايديولوجيتها وفكرها السياسي والمذهبي، وهو الأمر الذي أخضع علاقات البلدين لضغوطات داخلية قبل ان تكون خارجية، لذلك يمكن القول ان الغاء زيارة الرئيس الايراني حسن روحاني الى الجزائر في آذار عام 2017 تندرج ضمن هذا الاطار ،نتيجة الحملة التي شنتها وسائل التواصل الاجتماعي وعدد من الصحف ضد الزيارة، الامر الذي بررته الجزائر بالوعكة الصحية التي أصابت الرئيس بوتفليقة، وسوّغته ايران بالاحتفال بأعياد نوروز[33].

بعد ذلك بدأ مُحَمَّد جواد ظريف وزير الخارجية الايرانية في 18/حزيران/2017 بجولة زار فيها عدد من بلدان شمال افريقيا من بينها الجزائر إذ التقى فيها الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، وتحظى الجزائر باهتمام السياسة الخارجية والاستراتيجية الايرانية نظرا الى حجم

التعاون والعلاقات المتينة بينهما، فضلاً عن تطابق وجهات النظر في الكثير من القضايا العربية والاسلامية والدولية[34].

مع استمرار البلدين في مسيرة تعزيز العلاقات وتطويرها وتوسيع التعاون بينهما، فقد شهد مطلع عام 2018 زيارة السعيد بالحجة رئيس البرلمان الجزائري الى العاصمة الإيرانية طهران، والتقى خلالها الرئيس حسن روحاني الذي اكد على اهمية تطوير العلاقات بين البلدين والبحث في السبل من اجل تحقيق ذلك، وليس ادل على استمرار هذه العلاقات وتماسكها برقية التهنئة التي ارسلها عبدالعزيز بوتفليقة في شباط 2018 إلى الرئيس حسن روحاني بمناسبة الاحتفال بالذكرى التاسعة والثلاثين للثورة الإيرانية[35].

لكن ذلك لا يمنع القول ان هنالك معارضين للسياسة الإيرانية في الجزائر وإقامة العلاقات مع ايران من الوسط الجزائري نفسه وضمن الأوساط الثقافية والسياسية الجزائرية ، وكثيراً ما تتعرض السياسة الايرانية في الجزائر بشكل خاص والمغرب عامة الى انتقاد شديد من قبل وسائل التواصل الاجتماعي وعدد من الصحف داخل الجزائر على خلفية السياسة التي تنتهجها ايران إزاء الدول العربية ومنها الجزائر ولاسيما فيما يتعلق بمحاولاتها نشر توجهاتها السياسية وأيديولوجيتها، وليس ادل من ذلك الجدل الذي بشأن أمير الموسوي الملحق الثقافي لدى السفارة الايرانية في الجزائر، اذ تعرض الى حملة معارضة له ومطالبة بطرده من الجزائر بسبب ما يقوم به من أعمال خارج سياق عمله الدبلوماسي بحسب وصف عدد وسائل التوصل الاجتماعي في الجزائر، وهذا الامر قاد الموسوي الى مغادرة الجزائر في أيلول 2018،بعد ان عمل مدة اربع سنوات كملحق ثقافي في الجزائر(2014-2018)، ولم يكشف عن مغادرة الموسوي هل جاءت بطلب من الحكومة الجزائرية ام انتهت مدة تكليفه كملحق ثقافي، علما ان الجزائر لم تسجل او تبد أي موقف تجاه السفارة الايرانية كونها لم تخرج عن السياقات الدبلوماسية بحسب تصريح السلطات الجزائرية[36].

المبحث الثاني العلاقات في المجال الاقتصادي:

تعود العلاقات الاقتصادية بين ايران والجزائر الى عام 1983 عندما تم تأسيس اللجنة المشتركة الجزائرية–الايرانية للتعاون الاقتصادي والتي تولت مهام وضع خطط التعاون الاقتصادي بين البلدين ، لكنها لم تكن بذات الفاعلية التي اصبحت عليها بعد عام 2000،ولعل ذلك يعود الى الازمة الاقتصادية التي بدأت تواجه الجزائر منذ منتصف عقد الثمانينيات من القرن العشرين[37] .

مع استئناف العلاقات السياسية بين البلدين عام 2000 ، ترافق معها تطور العلاقات الاقتصادية، اذ قام عبدالقادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري بزيارة ايران عام 2001،التقى خلالها بمحمد خاتمي الرئيس الايراني، وقع بن صالح خلال زيارته هذه عدد من اتفاقيات التعاون في مجالات التجارة والاسكان والمشاريع والمؤسسات الصغيرة، فضلا عن الاسكان والمال، ورد بعد ذلك هذه الزيارة مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الايراني الى الجزائر عام 2003 دعماً لعلاقات البلدين السياسية والاقتصادية[38].

بعد ذلك اعيد تشكيل وتفعيل عمل اللجنة الاقتصادية الجزائرية–الايرانية المشتركة، وباشرت أعمالها بعد استئناف العلاقات بين البلدين، فعقدت اول اجتماع لها في كانون الثاني عام 2003،وبحثت السبل الكفيلة لتفعيل التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والصناعية والزراعية والثقافية والعلمية والصحة الحيوانية والمالية والتعليم العالي والصناعات الصغيرة والقضاء والبتروكيمياويات، وتم التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون [39]. وعرضت ايران على الجزائر فكرة اقامة تجمع للدول المنتجة للغاز على غرار منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك في محاولة منها للخروج من عزلتها الاقتصادية، وتم الاتفاق عام 2006 على اقامة معرض ايراني اقتصادي في الجزائر من اجل الترويج للبضائع الايرانية وتشجيع التجار الايرانيين للعمل في الاسواق الجزائرية، وخلق بيئة مناسبة للاستثمار المشترك بين البلدين[40].

وفي ظل التعاون التجاري بين البلدين اصبحت ايران احدى الدول الموردة للدواء الى الجزائر وبكميات كبيرة ،فضلا عن مساهمة الشركات الايرانية في إنجاز العديد من المشاريع

السكنية ،ليس هذا فحسب بل تطور التعاون بين الدولتين الى مجالات الطاقة والصناعة ايضا، اذ عرضت ايران وعلى لسان رئيسها محمود احمدي نجاد وخلال استقباله شكيب خليل وزير الطاقة والمناجم الجزائري في تشرين الثاني عام 2006 عرض على الجزائر تقديم خبرات بلاده في مجال الطاقة النووية والاستفادة منها في مجالات الطاقة والمشاريع الصناعية(41).

وإبّان زيارة الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد الى الجزائر عام 2007، صرح بأن ايران عازمة على ازالة كل العقبات التي تعترض تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين ،فبدأت اعمال التجارة والتبادل التجاري بين البلدين تزداد وتضاعفت قيمتها من 25 مليون دولار الى 50 مليون دولار عام 2007، وأستثمر الجانبان في صناعة الطاقة والصناعة والمصارف والصناعات التجارية. وحددت اللجنة الاقتصادية الجزائرية–الايرانية عام 2008 وضمن اجتماع دورتها الاولى ستة عشر مشروعاً مشتركاً في مختلف المجالات ومنها الجمارك والتجارة والنقل الجوي.

وفي سياق التعاون في مجال الطاقة، تعد ايران والجزائر عضوين مهمين في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وتمتلكان ثاني اكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، وحسب ما صرح به حسين عبدي أبيانه السفير الإيراني لدى الجزائر في آب 2008 أن البلدان التي لديها احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي كإيران والجزائر وروسيا وقطر ونيجيريا ناقشت مسألة تشكيل منظمة أوبك للغاز. وأشاد غلام حسين نوزري وزير النفط الإيراني في حزيران بالتعاون بين ايران والجزائر في مجال الطاقة ولاسيما في مسالة توافق الآراء فيما يتعلق بتخفيض انتاج النفط والحفاظ على اسعار النفط، وعدّ ذلك مكملا لعلاقات البلدين السياسية والاقتصادية. وكان للصناعات الاستخراجية كالنفط والغاز وكذلك البتروكيمياويات والطاقة نصيب من التعاون بين البلدين خاصة انهما دولتان نفطيتان وعضوان في منظمة اوبك، فتنسيق المواقف بينهما في هذا الجانب يسهم تعزيز التعاون بين الدولتين ويقلل من احتكار الشركات الكبرى للسوق النفطية والتلاعب بأسعارها.

فضلاً عما سبق شمل التعاون الاقتصادي بين البلدين المجالات المصرفية والكمركية، وقال سيد شمس الدين حسيني وزير الاقتصاد والمالية الإيراني في شباط عام 2009، أن علاقات البلدين السياسية واسعة، ولابد من تطويرها في المجالات الاقتصادية ومنها المصرفية والكمركية، وقد أقر البرلمان الايراني (مجلس الشورى الاسلامي) في حزيران من العام ذاته قانون التعاون الجمركي مع الجزائر[42].

وفي سياق التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، دخلت شركات السيارات الايرانية الى السوق الجزائرية وبدأت تنافس الشركات الاجنبية، وفي مقدمتها شركة سايبا ثاني أكبر شركة لصناعات السيارات في ايران، إذ وقعت اتفاقا مع شركة صناعة السيارات الجزائرية تضمن بناء مصنع للسيارات واخر لقطع الغيار، فضلا عن تصدير 20 الف سيارة الى الجزائر في السنة[43]، كون السوق الجزائرية كبيرة وبإمكانها استيعاب تلك الكمية، فضلاً عن امكانية ان تكون منطلقا الى اسواق الدول الافريقية المجاورة، في الوقت الذي تمتاز به ايران بامتلاكها لمصانع كبيرة لقطع غيار ولمختلف انواع السيارات ومنها الشاحنات والحافلات المستخدمة في الجزائر، لتكون بديلا عن مشروع شركة فيات الإيطالية الذي توقف لأسباب فنية. الى جانب ذلك اتفقت الجزائر أيضا مع شركة سامند الإيرانية لإنتاج السيارات على تزويد سائقي الأجرة في الجزائر بهذه السيارة وبأسعار تنافسية، اذ وصل عدد السيارات المصدرة الى الجزائر من نوع سامند عام 2008 إلى 3000 سيارة وبقيمة 10 مليون يورو. فضلاً عن ذلك أتفق الجانبان على إنشاء مجمع لتركيب عربات القطارات في الجزائر واعتماده كمنفذ ايضا للتصدير الى دول شمال أفريقيا[44].ومن أهم الاستثمارات التي تمتلكها ايران في الجزائر مصنع للسيارات يطلق عليه مجموعة خودرو الصناعية وتعرف باسم (IKCO)، وتسعى للوصول إلى قدرة إنتاج سنوية تصل الى 25 ألف وحدة بحلول عام 2020[45].

كما أخذت شركات العقار والاسكان الايرانية بدخول السوق الجزائرية ومنافسة الشركات الأجنبية ولاسيما الصينية والمصرية، بعد ان اثبتت الشركات الايرانية نجاحها في هذا المجال، وهذا ما أكده عدد من المسؤولين الجزائريين، إلى جانب ذلك وقع الجانبان على

اتفاق يقضي بقيام إحدى الشركات الايرانية بإنشاء معمل لإنتاج الاسمنت بقيمة 320 مليون يورو وبطاقة مليون طن سنوياً، على أن تمتلك الجزائر نسبة 51% من المشروع وايران 49% منه. اما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين البلدين فإنها اخذة بالزيادة بين البلدين وتتركز الصادرات الجزائرية الى ايران بالفوسفات والمعادن والزئبق، اما الواردات الجزائرية من ايران فتتمثل بالسيارات وقطع غيارها والمواد الهندسية[46].

أستمر التعاون الاقتصادي بين البلدين واخذ يزداد مع تطور العلاقات السياسية، فاستضافت الجزائر في كانون الاول 2009 وفود ايرانية مثلت مختلف المجالات الاقتصادية برئاسة علي نيكزاد وزير الإسكان والتنمية الحضرية، وعقدت مع نظيرتها الجزائرية وبرئاسة عبدالقادر مساهل نائب وزير الشؤون المغاربية والشؤون الافريقية اجتماعا بحثا خلاله التعاون الاقتصادي بين البلدين وسبل توسيعه، وحددا الجانبان 19 مجالا للتعاون بينهما من بينها الاسكان وموارد المياه والصناعة والنقل[47].

لقد دفع التطور في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين زعمائهما الى اتخاذ قرار رفع التمثيل لكلا البلدين في اللجنة الاقتصادية المشتركة العليا الدائمة الى مستوى رئيس وزراء بالنسبة للجزائر والنائب الاول للرئيس الايراني، إذ كانت تعقد هذه اللجنة اجتماعها الدوري مرة واحدة في كل عام وفي كلا الدولتين، وعقدت هذه اللجنة اجتماعها للمدة من 21–22/تشرين الثاني/2010، إذ ترأسها عن الجانب الجزائري احمد اويحيى رئيس الوزراء بينما تراسها عن الجانب الايراني مُحَمَّد رضا رحيمي النائب الاول للرئيس الايراني، وقد وقع الجانبان خلال هذا الاجتماع على احدى عشرة اتفاقية شملت مختلف المجالات، فضلاً عن التوقيع على ثلاث مذكرات تفاهم في تضمنت الاولى تأسيس مجلس مشترك لرجال اعمال البلدين، والثانية وقّعت بين المؤسسة الوطنية الجزائرية للاستثمار وهيئة الاستثمار الفنية والاقتصادية الايرانية، واما المذكرة الثالثة فكانت إنشاء صندوق استثماري جزائري–إيراني مشترك، إضافة الى ذلك اتفق الجانبان على اعادة خط الطيران بين البلدين .

ترافق مع تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين انعقاد لجان المتابعة لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الدولتين وكانت تعقد اجتماعاتها بشكل دوري مرة واحدة كل عام في كلا الدولتين، وبدأت منذ عام 2007 واستمرت للأعوام التي تلته. وضمن مساعي تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين وقع الجانبان وعن طريق اللجنة العليا المشتركة في شباط عام 2015، على خمس اتفاقيات تعاون اقتصادي [48].

وبعد إبرام الاتفاق النووي بين إيران والقوى الست الكبرى (5+1) في 14/تموز/2015، هنأ عبدالمالك سلال رئيس الوزراء الجزائري الحكومة والشعب الإيراني بهذه المناسبة، عادّاً الاتفاق نصراً لإيران في الدفاع عن مصالحها المشروعة وبداية لرفع العقوبات لاسيما عن البنوك الإيرانية. وفي الوقت الذي تم فيه الاتفاق بين ايران والدول الغربية فيما يخص البرنامج النووي الايراني، وبدايات تخفيف العقوبات الدولية، حرصت الجزائر على استثمار عودة ايران الى الاسواق والتعاملات الدولية، وزيادة نشاطها وعلاقاتها السياسية والدبلوماسية مع ايران واستثمار هذا الجانب لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ورفع مستوى الاستثمارات الايرانية في الجزائر والاسراع في تطوير العلاقات وزيادة التعاملات الاقتصادية بين البلدين.

وبهدف تعزيز وادامة الشراكة بين البلدين واستثمار رفع العقوبات الدولية عن ايران، عقدت اللجنة الاقتصادية العليا المشتركة بين الدولتين اجتماعها في الجزائر بحضور كل من عبد المالك سلال رئيس الوزراء الجزائري وإسحاق جهانكيري النائب الأول للرئيس الإيراني أواخر عام 2015[49]، وأكد عبد المالك سلال أثناء لقائه جهانكيري وبمناسبة افتتاحه لأعمال اللجنة المشتركة العليا الجزائرية–الإيرانية على اهمية وضرورة مضاعفة الجهود بهدف إحداث "نقلة نوعية" في علاقات البلدين الاقتصادية ،واوضح سلال أن التعاون الاقتصادي بين البلدين اقل من قدرات وطاقات وامكانيات البلدين الاقتصادية الكبيرة, داعيا إلى مضاعفة الجهود وتفعيل آليات التعاون القائمة وتسريع وتيرة عملها، مؤكدا على أن بلوغ هذه الأهداف يتطلب توفير الظروف المناسبة وإزالة التحديات التي يواجهها

رجال الأعمال في ممارسة نشاطاتهم وتشجيعهم على استغلال فرص الاستثمار المشترك وإقامة شراكات دائمة ومربحة للجانبين[50]. وأعرب إسحاق جهانكيري عن أن الجزائر تقع ضمن قائمة أهم الدول التي تنوي إيران تقوية علاقاتها الاقتصادية معها، وأن الشركات الإيرانية مستعدة للاستثمار في الجزائر، وهو الامر الذي أيده و دعا إليه كذلك عبد المالك سلال رئيس الحكومة الجزائرية، وطالب سلال بأنشاء شركات مشتركة يكون الهدف منها الاستثمار والتجارة في السوق الأفريقية[51].

وقد أثارت زيارة إسحاق جهانكيري نائب الرئيس الإيراني إلى الجزائر جدلاً واسعاً في الاوساط الثقافية والسياسية الجزائرية ، ففي الوقت الذي عدّ البعض الزيارة في سياق سياسة إيران لتعزيز نفوذها في المنطقة، يراها آخرون أنها تأتي ضمن اطار التعاون بين البلدين، ونشرت صحيفة "موند أفريك" الفرنسية في تقرير لها "إن إيران تطمح لنفوذ أكبر في منطقة شمال أفريقيا"، وعدتّ زيارة جهانكيري ضمن هذا التوجه، لاسيما وأنها تتزامن مع إعلان الجزائر معارضتها ورفضها للتحالف الذي اعلنت عنه المملكة العربية السعودية، ويرى مراقبون أن زيارة جهانكيري للجزائر كان هدفها الأول بحث سبل التنسيق لمواجهة تداعيات أسعار النفط لاسيما وان ايران لازالت تعاني من اثر العقوبات الدولية، وتسعى الى تعويض ما فاتها من فرص استثمارية في الجزائر، وأكد فارس مسدور أستاذ الاقتصاد في جامعة بليدة الجزائرية، قوله ان التنسيق المشترك في مجال الطاقة بين البلدين يعد من اهم مجالات التعاون، لاسيما وأن كلا الدولتين تأثرتا بانخفاض اسعار النفط منذ اواخر عام **2014** والاعوام التي تلته في ظل السياسة النفطية السعودية التي اعتمدت الفائض في انتاج النفط والذي أدى الى انخفاض أسعاره، وأشار مسدور إلى أن التنسيق بين البلدين في مجال الطاقة داخل منظمة اوبك من شأنه تغيير أسعاره، وحسب قول مسدور أن ايران لا تجد افضل من الجزائر منطلقا لها للتوسع وتحقيق مصالحها تجاه دول شمال افريقيا والقارة بأكملها. فضلا عن ذلك هناك من يرى أن زيارة جهانكيري تأتي ضمن مساعي ايران للإفادة من حالة تراجع العلاقات

السعودية–الجزائرية نتيجة ازمة انخفاض اسعار النفط، أو امكانية استفادة ايران من الجزائر كوسيط في ترميم العلاقات السعودية – الايرانية التي تشهد التوتر والصراع باستمرار[52].

وضمن الاطار ذاته أعلن عبد السلام بوشوارب وزير الصناعة والمناجم الجزائري وعلى هامش اجتماع اللجنة المشتركة بين البلدين أنه سيتم إعادة تفعيل اللجنة المشتركة الجزائرية – الإيرانية للصناعة قبل نهاية عام 2016 من اجل وضع آلية منتظمة للتعاون الصناعي بين البلدين ،وأشار بوشوارب أن هذه اللجنة التي تم إنشاؤها بموجب مذكرة تفاهم صناعي بين الجزائر و إيران عام 2003، وقد توقفت منذ عدة سنوات وبإعادتها ستكون اداة فاعلة للتعاون الصناعي بين الجانبين[53].

ورغم ان ايران يمكن ان تكون شريكا اقتصاديا مهما بالنسبة للجزائر فأن الاخيرة تخشى من ان تؤدي طموحاتها تلك الى تعرض مصالحها الاخرى وتحالفاتها الدولية الى الخطر في اشارة الى علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية، وخاصة بعد الاتفاق النووي بين ايران والدول الغربية، وما اعقبه من رفع جزئي للعقوبات التي كانت مفروضة على ايران بموجب قرارات مجلس الامن الدولي، حيث سعت ايران الى فتح مجالات تعاون اضافية مع الجزائر وتعزيز علاقاتها معها وللتخفيف من اثر العقوبات الدولية، لاسيما وان لكلا البلدين تصورات بشأن اهمية التنوع في مصادر الدخل ،وايجاد شركاء يدعمون هذا التوجه فبالإمكان وحسب وجهة نظر الجزائر ان توفر ايران ارضية ملائمة للمساعدات الاقتصادية غير النفطية ،وبالمقابل تسعى ايران إلى توسيع وتوثيق علاقاتها الاقتصادية مع منطقة شمال أفريقيا وصولاً الى تحقيق نوع من الشراكة المبدئية، لاسيما وأن ايران تعد الجزائر منطلقا لها في منطقة شمال افريقيا، وتلتقي معها في العديد من الافكار والتوجهات السياسية والاقتصادية، لذلك سعت باتجاه التمسك بعلاقاتها مع الجزائر وتوثيقها بشتى السبل، وفي مقدمتها تكثيف الزيارات الرسمية المتبادلة، وتوقيع الاتفاقيات وفي مختلف المجالات والتي من شأنها تمتين علاقات البلدين[54].

وعلى الرغم من القلق من هذه العلاقات والآراء والتوقعات التي تطرح او المواقف التي تتخذ بشأن تطور العلاقات الايرانية–الجزائرية وما وصلت اليه سواء من داخل الوسط الجزائري او خارجه، فأن ذلك لم يحد من مسيرتها، من هذا المنطلق وفي أواخر شهر أيار عام 2016 عقد اجتماع ضم عدد من الوزراء من الجزائر وايران بحثوا خلاله موضوع الشراكة بين البلدين في مجالات البتروكيمياويات والزراعة والبناء والطاقة وتصنيع وانتاج السيارات، ووقّع الجانبان في الاجتماع على خمسة عشر اتفاقا تضمنت التعاون في هذه المجالات، وحظيت ايران بمنطقة نفوذ اقتصادي في شمال افريقيا من خلال شراكتها مع الجزائر، ولاسيما مجال صناعة وتصدير السيارات الايرانية، وقال مُحَمَّد رضا نعمت زاده وزير التجارة الايراني انه لا توجد قيود على التعاون بين الشركات الايرانية و الجزائرية[55].

وفي الشأن ذاته وخلال مقابلة صحافية مع رضا أميري سفير ايران لدى الجزائر في 30/تموز/2016 قال ان العلاقات بين البلدين تنمو بشكل سريع، وانه هناك تعاون كبير بين البلدين في مجال المصارف نتيجة الزيارات المتبادلة بين الجانبين، وان ايران تخطط لبناء خطوط انتاج السيارات ومعامل للأدوية ليس في الجزائر فحسب بل في بلدان شمال افريقيا، واضاف اميري ان لإيران علاقات جيدة ليس مع الجزائر فحسب بل مع العديد من بلدان شمال افريقيا ، واكد اميري على ان وجهة نظر كل من ايران والجزائر تلتقيان في العديد من القضايا الاقليمية والدولية كالقضية الفلسطينية واليمن وسوريا وقضايا اخرى، فضلاً عن قضية اسعار النفط وتقارب وجهات نظر البلدين داخل منظمة اوبك ومحاولات البلدين استبدال النفط بعدد من مواردهما الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط وهو الامر الذي ساعد الجانبان على توثيق العلاقات بينهما، واشار اميري الى ان حجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفع الى ثلاثة اضعاف عام 2015 عما كان في الأعوام السابقة، ليمتد هذا التبادل التجاري الى القطاع الخاص بين البلدين وخاصة الشركات الايرانية التي تقوم بتصدير الخدمات الفنية والهندسية الى ،وان الجانبان سيسعان الى تطوير التعاون بينهما في مجالات

الصناعة والتجارة والطاقة ، وان تقارب وجهات النظر السياسية بين الدولتين وفر ارضية مناسبة لتنمية تعاونهما وزيادته[56].

وإبّان الزيارة التي قام بها عبدالسلام بوشوارب وزير الصناعة والمناجم الجزائري إلى ايران في حزيران2017 أعرب بوشوارب عن رغبة بلاده لبناء شراكة صناعية ذات فاعلية تسهم في زيادة الاستثمارات الايرانية في الجزائر والتقليل من اعتماد الجزائر على الثروات الطبيعية كمصدر اساسي ووحيد للاقتصاد، وتسعى الجزائر الى جذب شركات الاستثمار الايرانية الكبيرة مستفيدة من الامتيازات التي تمتلكها من حالة الاستقرار وقوة الطلب الداخلي وقوانين الاستثمار التي تشجع ذلك، وسعة وتوافر الاسواق الاقليمية وامكاناتها البشرية والطبيعية، فضلاً عن بناها التحتية وموقعها القريب من القارة الاوربية الى جانب كونها منطلقا نحو دول الشمال الافريقي العربية وبقية دول القارة [57].

كما عقدت اللجنة المشتركة الايرانية – الجزائرية اجتماعها الدوري في العاصمة الجزائرية يوم 28/تشرين الثاني/2018، وتراس الوفد الإيراني عباس عراقجي مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية فيما تراس نور الدين العيادي امين عام وزارة الخارجية الوفد الجزائري ، واعرب الجانبان عن سرورهما للعلاقات الودية بين البلدين والمستوى الذي وصلت اليه ، وعدّا انعقاد هذه الجولة من المحادثات بين البلدين مؤشرا مهما ينم عن متانة العلاقات بين الدولتين، ويسهم في تعزيزها وتنمية التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي، ويوحد الجهود المشتركة لمواجهة التحديات القائمة، واتفق الطرفان خلال هذه المحادثات على العمل من اجل زيادة الاتصالات واللقاءات على مستوى رفيع بما يسهم في تطوير العلاقات القائمة بين البلدين[58].

لقد اسهمت الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين، والاجتماعات التي كانت تعقدها اللجنة الاقتصادية الجزائرية–الإيرانية المشتركة ولجان المتابعة بعدها في تطوير التعاون الاقتصادي بين الجانبين، وبحث افاق جديدة للتعاون بينهما ،فضلا عن معالجة التحديات التي تقف حائلا دون استمرار هذا التعاون وزيادته وبالشكل الذي يحقق مصالح الجانبان.

وعلى الرغم من ذلك أثرت التحديات في علاقات ايران الخارجية بسبب العقوبات الدولية على علاقاتها مع الجزائر، بسبب فشل استراتيجياتها السياسة الخارجية الإيرانية في توسيع التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى بما في ذلك الجزائر، فضلا عن الروتين والبيروقراطية، وبطء أنظمة اتخاذ القرار في كلا البلدين، وكذلك الأولوية التي أعطتها الجزائر لمعالجة قضاياها الداخلية نتيجة للتطورات الإقليمية والاضطرابات في التجارة الثنائية، كما كان للتطورات في البلدان المجاورة للجزائر وعدم الاستقرار في المنطقة، والعوامل الاقليمية والدولية جميعها اسهمت في الحد من تطور وتوسيع العلاقات الاقتصادية وبالشكل الذي كان يطمح اليه الجانبين وكانت عائقا امامها [(59)].

المبحث الثالث العلاقات في المجال الثقافي:

شهدت العلاقات الثقافية بين البلدين تعاونا وتطورا ترافق مع تطور العلاقات السياسية والاقتصادية وبالشكل الذي عكس متانة العلاقات السياسية والاقتصادية. إذ بدأت العلاقات الثقافية بين البلدين تنشط منذ عام 2008، وشهدت العاصمة الايرانية طهران اقامة الاسبوع الثقافي الجزائري للمدة 5-9/أيار/2008، والذي تم من خلاله تعريف الشعب الايراني بالثقافة الجزائرية بشكل خاص والعربية بشكل عام من حيث التاريخ والتراث والحضارة والجغرافية والسياسة والفن وغير ذلك ،ومحاولة التقريب بين الشعبين عن طريق التعريف بثقافة كل منهما، وقد رافق قيام الاسبوع الثقافي الجزائري حملة دعائية روجت له العديد من الصحف الايرانية للتعريف بالثقافة الجزائرية وللتواصل الثقافي بين الشعبين، وكان من نتائج تنظيم هذا النشاط الثقافي قيام الجزائر استضافت اسبوع مدينة اصفهان الثقافي للمدة 16-23/شباط/2009، وتمثل مدينة اصفهان مركزا ثقافيا وسياحيا وتاريخيا بارزا في ايران حيث تم اختيارها عاصمة للثقافة الاسلامية عام 2006، واستضافة ثلاث مدن جزائرية الاسبوع الثقافي الايراني، تم من خلاله تعريف الشعب الجزائري بالثقافة الايرانية، واسهم بشكل فاعل في توثيق العلاقات الثقافية وتحقيق التقارب بين البلدين.

وفي اطار التعاون الثقافي والعلمي بين الدولتين، التقى رشيد حراوبية وزير التعليم العالي والبحث العلمي الجزائري بالسيد محمود مُحَمَّدي السفير الايراني في الجزائر في 23/حزيران/2011،جرى خلال اللقاء بحث التعاون العلمي والمعرفي بين البلدين على مستوى الجامعات، وأبدى السفير الإيراني رغبة بلاده بفتح اقسام لتدريس اللغة الفارسية في عدد من الجامعات الجزائرية، وتبادل الملاكات التدريسية والبحثية بين البلدين وتعزيز التعاون العلمي بينهما، فضلا عن اقامة البحوث والمشاريع العلمية المشتركة وبمختلف الاختصاصات وبما يسهم في دعم العلاقات بين الدولتين ويوطد الشراكة بينهما، ويسهم بشكل فاعل في ادامة وزيادة واستمرار التعاون بين الدولتين[60].

وضمن اطار تعريف الشعب الايراني بالثقافة الجزائرية، عمد التلفزيون الايراني الى بث الافلام الجزائرية التي تحكي قصة الثورة الجزائرية ونضال الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي ،اذ استفادت منها السينما الايرانية في انتاج الافلام التي تتحدث عن الثورة الايرانية ، وتم عرض العديد من الافلام الايرانية بمناسبة اسبوع الافلام الايرانية في الجزائر وشاهدها فئات واسعة من الشعب الجزائري، فضلاً عن ذلك تم فتح قسم اللغة الفارسية في جامعة الجزائر، وشارك ايران في الكثير من النشاطات الثقافية التي تقام في الجزائر، والمهرجانات الثقافية والسينمائية[61].

وضمن الاطار ذاته شهدت العلاقات الثقافية بين البلدين حالة من التطور المستمر، وانعكس ذلك في حضور ايران المستمر في النشاطات الثقافية التي تقيمها الجزائر، اذ شاركت ايران كضيف شرف في المهرجان الثقافي (قسنطينة عاصمة الثقافة العربية) التي تم تنظيمه في نيسان عام 2015 واستمرت النشاطات الثقافية الجزائرية بهذه المناسبة حتى نيسان من عام 2016[62] .

وأعرب عز الدين ميهوبي وزير الثقافة الجزائري، عن سعادته بالعلاقات الثقافية وما وصلت اليه بين البلدين، وعدّ ذلك تعبيرا عن الإرادة السياسية لكلا البلدين من اجل الارتقاء بالعلاقات وفي مختلف المجالات وبالاتجاه نحو الأفضل، وهو ما ايده رضا صالحي

اميري وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي الايراني، ويأتي ذلك ضمن فعاليات الأسبوع الثقافي الجزائري الذي اقيم بالعاصمة الإيرانية طهران يوم 12/كانون الأول/2016، وعدّ وزير الثقافة الجزائري هذه المناسبة بمثابة الدعوة نحو إقامة جسور التعاون الثقافي الدائم بين الدولتين، وأضاف ميهوبي القول : أن التعاون في المجال الثقافي بين البلدين يعكس ارادة قوية للرئيسين الجزائري والايراني من أجل تقوية وتمكين العلاقات بين البلدين ،وواصل ميهوبي القول في حديث لوكالة مهر الإيرانية للأنباء أن السنوات الماضية شهدت نشاطا ثقافيا غزيرا بين البلدين. ووضع وزيرا الثقافة خارطة طريق للارتقاء بالعلاقات الثقافية بين البلدين عن طريق توقيع عدد من الاتفاقيات في مجالات عدة منها السينما والمكتبات وترميم الوثائق والمخطوطات والموسيقى والفنون المختلفة ،وأشاد رضا أميري بالثورة الجزائرية، وان الشعب الايراني يستلهم منها الكثير مؤكدا على ان الجزائر تحظى بمكانة رفيعة لدى الشعب الإيراني، نتيجة لمواقف الجزائر المساندة لإيران في مواجهة التحديات المعاصرة [(63)].

وشاركت ايران كضيف شرف في مهرجان السينما المتوسطية الذي أقيم في مدينة عنّابة عام 2017، إذ تم تكريم المخرج الايراني الراحل عباس كيا رستمي، فضلاً عن ذلك شاركت المخرجة الإيرانية رخسارة قائم مقامي بفلمها سونيتا في مهرجان الجزائر الدولي للسينما ايام الفلم الملتزم الذي اقيم في العام نفسه ،وفوزها بجائزتين عن هذا الفلم، وفي الوقت ذاته قامت الجزائر بتنظيم الاسبوع الثقافي في العاصمة الايرانية طهران لاطلاع الشعب الايراني على الجوانب الفنية والتراثية والفكرية والتاريخية والاجتماعية للجزائر [(64)].

وكرر رضا صالحي اميري وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي الايراني زيارته إلى الجزائر في 27/آذار/2017، إذ التقى بمحمد عيسى وزير الشؤون الدينية الجزائري وبوعبدالله غلام رئيس المجلس الاسلامي الاعلى، حيث بحث الجانبان مواضيع مهمة كمكافحة الإرهاب والتعاون الثقافي والفني بين البلدين والتطرف الديني ، ووقع الطرفان خلال هذا اللقاء عدد من الاتفاقيات في المجالات الثقافية والفنية ولاسيما مع مؤسسة الفارابي السينمائية بهدف إقامة برامج واعمال مشتركة بينهما، واستثمار الجوانب الثقافية والتاريخية والفنية ضمن

الاعمال السينمائية، فضلاً عن تبادل الزيارات لوفود علماء الدين بين البلدين من اجل نشر فكر الوسطية والاعتدال ومواجهة التطرف الديني والعقائدي. وأكد امير موسوي المستشار الثقافي في السفارة الايرانية في الجزائر، ان الجانبان وقعا على عدد من الاتفاقيات في المجال الثقافي تضمنت فتح مراكز ثقافية واخرى لتعليم اللغة الفارسية، والتعاون في الانتاج الفني التلفزيوني والسينمائي، والافادة من ثقافة وتراث البلدين في بناء وتوثيق علاقات البلدين في الجانب الثقافي. وأعرب رضا صالحي اميري عن الاهمية التي توليها بلاده للعلاقات الثقافية مع الجزائر، مشيرا الى تأكيد حسن روحاني على اهمية العلاقات الثقافية ودورها الإيجابي في توثيق وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين (65).

وشهدت العلاقات الثقافية الجزائرية – الإيرانية في المجال السينمائي انتعاشا ملحوظاً في السنوات الأخيرة اذ وقع الجانبان على اتفاقية للتعاون الفني كان الهدف منها تعزيز التعاون في مجال الإنتاج السينمائي المشترك، عن طريق تسهيل تنقل وإقامة الفنانين والفنيين والتقنيين والمساهمين والمستخدمين في الأعمال الفنية والسينمائية، فضلاً عن استيراد وتصدير الأجهزة الضرورية في إنجاز هذه الأعمال واستغلالها في كلا البلدين، وتقديم المشورة والخبرة في مجال التكوين السينمائي، وتوسيع التعاون والتبادل السينمائي والاستفادة من المدن السينمائية والانتاج الفني في كلا الدولتين، وتبادل الأعمال الفنية وعرض الافلام السينمائية الجزائرية والايرانية الطويلة في كلا البلدين، وساهم فريق فني مشترك جزائري وإيراني في إنتاج فلم "أحمد باي" وهو أضخم فلم سينمائي جزائري تاريخي(66).

فضلاً عما سبق وضمن أعمال مهرجان الجزائر الدولي للخط العربي شارك أستاذان ايرانيان في لجنة تحكيم المهرجان الذي اقيم يوم الجمعة 14/أيلول/2018 واشتركت فيه اربعة عشر دولة ومنها ايران، فضلا عن مجموعة من الفنانين في اختصاص المنمنمات والخط العربي، واقام الاستاذان الايرانيان أمير احمد فلسفي، وأستاذ المنمنمات مُحَمَّد نباتي ورشات عمل تدريبية في اختصاص الخط العربي للمهتمين بهذا المجال(67).

وقد دفع تحسن العلاقات بين البلدين عدد من وسائل الاعلام ومنها الايرانية الى وصف الحالة وكأن الجزائر اصبحت ضمن المحور الايراني او ما يسمى محور الممانعة ،ولاسيما بعد اللقاء الذي جمع عبدالمالك السلال رئيس الوزراء الجزائري و رضا عامري صالحي وزير الثقافة والارشاد الاسلامي الايراني في زيارته الى الجزائر، الأمر الذي اثار حفيظة الأخيرة ودفع وزارة الخارجية الى نفي ما تناولته وفسرته وسائل الاعلام بشان لقاء سلال بصالحي، وقال عبدالعزيز بن علي الشريف الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية ان ما تم تناقله يعد غير موافق لحقيقة ما تم تداوله من مواضيع في الاجتماع الذي جمع الطرفان، وأكدت الجزائر على أن اللقاء كان بمثابة دعوة لإيران للقيام بدور إيجابي في محيطها الإقليمي وان تكون عامل استقرار في المنطقة[68].

المبحث الرابع: القضايا الإقليمية وتأثيرها في علاقات البلدين:

إنّ من أهم المبادئ التي اعتمدتها الجزائر في سياستها الخارجية منذ استقلالها عن الاحتلال الفرنسي عام **1962** هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وقد ميز هذا الموقف الجزائر مقارنة بعدد من الدول العربية، ومواقفها الداعمة والمساندة والمؤيدة لقضايا الشعوب في الحرية والاستقلال ودعم حركات التحرر.

لقد شكّلت القضايا الاقليمية عاملا مهما في تعزيز وتوثيق العلاقات الايرانية – الجزائرية لاسيما وان وجهتي نظر كلتا الدولتين كانت متقاربة وفي أحيان متطابقة في العديد من القضايا الاقليمية وحتى الدولية ، لذلك اسهمت مواقفهما المنسجمة تجاه هذه القضايا في تعزيز علاقاتهما الثنائية واسهمت بشكل ملحوظ في تقارب البلدين. ولعل في مقدمة هذه القضايا القضية الفلسطينية التي نالت من اهتمام البلدين الكثير، وتكاد تتطابق سياستهما تجاهها، وكانت سببا في زيادة التقارب بينهما، فكلا البلدين كان له مواقفا إيجابية إزاء القضية الفلسطينية، ابتداءً من عدم الاعتراف بإسرائيل كدولة، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني ،والدولة الفلسطينية ،وفتح سفارة لها في كلا البلدين، فضلا عن المطالبة بحقوق الشعب العربي الفلسطيني وحقه في استعادة أراضيه المحتلة،

واقامة دولته المستقلة، وادانة كافة اعمال سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب العربي الفلسطيني ،وتقديم الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية ونضال وكفاح الشعب العربي الفلسطيني، وعلى كافة المستويات الاقليمية والدولية، اضافة الى ما سبق اعربت الجزائر وايران عن تأييدهما لمسيرة السلام الفلسطينية – الاسرائيلية التي تم التوقيع عليها عام 1993 بموجب اتفاق اوسلو وبما يحقق مصالح الشعب الفلسطيني دون الاضرار به، وكانت القضية الفلسطينية حاضرة في العديد من المناسبات واللقاءات التي جمعت الجانبين، لذلك انعكست مواقفهما تجاهها إيجابياً على العلاقات بينهما.

وكذلك كان موقف الجانبان متوافقان فيما يتعلق بحرب الخليج الثانية عام 1991، اذ ادان كلا البلدين اجتياح العراق للكويت ودعياه إلى الانسحاب، ورفضا استخدام القوة في حل النزاع. وكان هذا الموقف حاضرا إبّان حرب الخليج الثالثة والاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، فقد رفض كلا البلدين التدخل الامريكي في العراق، ودعيا القوات الأمريكية إلى الانسحاب منه، وتسليم مقاليد السلطة للشعب العراقي ومنحه حق تقرير مصيره [(69)].

اما فيما يخص ازمة الملف النووي الايراني ،فكانت الجزائر من الداعمين والمؤيدين لحق ايران في امتلاك التكنولوجيا النووية واستخدامها في الاغراض السلمية، واعرب المسؤولون الجزائريون وفي العديد من المناسبات دعمهم لحق ايران في استخدام التكنولوجيا النووية السلمية، وفي مقدمتهم احمد اويحي رئيس الوزراء الجزائري عندما صرح في تشرين الثاني 2008 أن الجزائر تدعم حق ايران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية[(70)].وكان موقف الجزائر من البرنامج النووي الايراني حاضراً في العديد من المنظمات الدولية ومؤيدا لحق ايران في الحصول على الطاقة النووية السلمية، لاسيما وان ايران تعوّل على الدبلوماسية الجزائرية بقيادة بوتفليقة وامكانية الافادة منها في حل الازمة النووية الايرانية، لذلك كان الملف النووي الايراني حاضرا وباستمرار في اللقاءات التي تجمع مسؤولي البلدين، والتأكيد على حق ايران في امتلاك الطاقة النووية السلمية[(71)]. ورحبت الجزائر

بالاتفاق الذي توصلت اليه الدول الكبرى(5+1) عام 2015 مع ايران ،كونه سيسهم في رفع العقوبات الدولية عن ايران وسينعكس إيجاباً على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وكان لموقف الجزائر الإيجابي من الملف النووي الايراني الاثر البالغ في تعزيز علاقات البلدين [72]، والجدير بالذكر ان الجزائر امتنعت عن التصويت على العقوبات الايرانية في الامم المتحدة ونتيجة لمواقف الجزائر هذه عرضت ايران خبراتها النووية عليها للاستفادة منها، لكن لم يعرف ما اذا كانت الجزائر قبلت العرض ام رفضته[73].

وفيما يتعلق بتداعيات إعلان دونالد ترامب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الايراني في 8/أيار/2018 ،عدّ عباس عراقجي مساعد وزير الخارجية الايرانية للشؤون السياسية الاتفاق النووي اتفاقا دوليا حظي بتأييد مجلس الامن الدولي وقال، "ان هذا الاتفاق انموذج سياسي للحل السلمي للتحديات الاقليمية والدولية وبناء علي ذلك فان الحفاظ عليه يعد مسؤولية دولية". من جانبه اشار نور الدين العيادي امين عام وزارة الخارجية الجزائرية الى توجيهات الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في دعم الاتفاق النووي، وعدّ الاتفاق عنصراً مؤثراً في حفظ السلم والأمن بالمنطقة والعالم، مؤكداً دعم بلاده لاستمرار تنفيذه[74].

اما فيما يخص الاحداث التي شهدتها عدد من الدول العربية عام 2011 وما تلتها من صراعات وحروب داخلية والتي اطلق عليها ما يعرف بـ (ثورات الربيع العربي)، فقد كان موقف كلتا الدولتين متقارب منها، لاسيما بعد أن أكدتا على أهمية عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، وضرورة تبني الحوار والجلوس على طاولة التفاوض بين الاطراف المختلفة، اذ عارضت الجزائر اي تدخل خارجي في شؤون الدول العربية في اشارة الى الدول التي تشهد حالة عدم الاستقرار، وأيدت عملية التفاوض والبحث عن حل دبلوماسي للازمة وهو ما أبدته ايران أيضاً[75].

وكان النظام السياسي في الجزائر قلق من التطورات الخطيرة التي شهدتها الجارتين الشرقيّتين تونس وليبيا ولاسيما بعد سقوط نظام بن علي ومعمر القذّافي وما اعقب ذلك من تطورات سياسية وعسكرية، وهذا دفع الجزائر الى تبني موقف مغاير عما تبنته معظم الدول

العربية مما اطلق عليه تسمية (الربيع العربي) وعدّته أداةً لضرب استقلال الدول، الموقف الجزائري هذا كان مقارباً ايضا الى الموقف الإيراني بالنسبة الى القضية السورية بالذات، وقد تعرّضت الجزائر لانتقادات على خلفية موقفها هذا ولاسيما بعد تبنيها تأييد ومساندة النظام السياسي في سوريا ضد ما اسماه رمطان لعمامرة وزير الخارجية الجزائري بـ"الارهاب"، إذ كان الموقف الجزائري من الحرب في سوريا مساندًا للرئيس بشار الأسد، فضلاً عن رفضها التصويت بمؤتمرات القمم العربية منح مقعد سوريا الى المعارضة وعدم الاعتراف بها باعتبارها ممثلًا شرعيًّا للشعب السوري. أمّا إيران فكان موقفها داعما وبقوة للنظام السياسي السوري ومسانداً له، كون سوريا حليف استراتيجي لإيران منذ حكم حافظ الاسد، وكلاهما ضمن ما عرف بمحور المقاومة او الممانعة، لذلك قدمت ايران دعمها اللامحدود لسوريا في حربها ضد مسلحي المعارضة السورية[76]. وخلال اجتماع منظمة التعاون الاسلامي والذي اقيم في المملكة العربية السعودية عام 2012، عارضت الجزائر وايران فقط استبعاد سوريا من المؤتمر، ورفضت كذلك كل اشكال التدخل الاجنبي في سوريا ودعت وأيدت اقامة الحوار بين الاطراف السورية، وعارضت قرار جامعة الدول العربية الذي صنف (حزب الله) كمنظمة إرهابية، أسوةً بموقفها السابق بما يخص (حركة حماس)، وهذه المواقف تنسجم مع الموقف الايراني من الازمة [77].

فيما يخص اليمن ،فقد أكدت الجزائر على أن استعادة الاستقرار والأمن في اليمن لن يكون الا من خلال الالتزام بالحوار الوطني، ولعل الشراكة الجزائرية–الايرانية الاقتصادية المتصاعدة تعد سبباً إضافياً يدفع بالجزائر نحو عدم الانخراط في الحرب التي قادتها السعودية باليمن، والتنافس المستمر بين السعودية وايران من اجل الهيمنة على المنطقة وهو الأمر الذي تنأى الجزائر بنفسها عنه، ولعل تمتع الأخيرة باستقلال قرارها السياسي وابتعاده عن تأثيرات وضغوط مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بحكم امتلاكها للثروات الطبيعية وباعتبارها ثالث أكبر منتج ومصدر للنفط الخام وللغاز الطبيعي في أفريقيا منحها القوة في مواجهة الضغوط الخليجية ولاسيما السعودية منها في الازمة اليمنية وغيرها، لذلك حافظت على

علاقات متوازنة مع ايران وجعل علاقاتها في بعض الاحيان تصل درجة التوتر مع عدد الدول العربية. فقد رفضت الجزائر الانضمام إلى التحالف العسكري العربي الذي أنشأته السعودية والذي تولى قيادة الحرب على اليمن وعرف(بعاصفة الحزم) ، وطالبت الاطراف اليمنية جميعها بما فيهم جماعة عبدالملك الحوثي(انصار الله) للجلوس على طاولة الحوار والمفاوضات والوصول الى حلول ترضي جميع الاطراف، ولم تكن الجزائر مهتمة بدعم الرياض في حربها في اليمن ، كونها تتمتع بعلاقات جيدة مع ايران، فضلا عن ان الجزائر دخلت في حرب داخلية استمرت لعد سنوات ضد التنظيمات المسلحة التي استزفت الجزائر بشرياً ومادياً وليس لديها الاستعداد في الدخول في ازمة جديدة وحربا قد لا تكون لها نهاية، لذلك كان من المستبعد دخول الجزائر في الحملة العسكرية التي تقودها السعودية على اليمن. لكن الجزائر أبدت استعدادها كوسيط بين ايران والسعودية ليس في اليمن فقط بل في مختلف القضايا التي تواجه المنطقة والدولتان طرفان فيها، لذلك نلاحظ ان الجزائر وخلال الازمة الدبلوماسية بين ايران والسعودية والتي نشبت بينهما اثر حرق السفارة السعودية بطهران في كانون الثاني عام 2016 أصدرت بيانا عن طريق وزارة الخارجية تضمن حث قيادة البلدين السياسية على ضبط النفس وتجنب المزيد من التوتر وتدهور الوضع بين الدولتين والذي سيكون له عواقب خطيرة على علاقات الثنائية، وكذلك على المستوى الاقليمي، واعربت الجزائر عن استعدادها لمساعدة الرياض وطهران للدخول في حوار بنّاء هدفه تهدئة التوترات بين البلدين وبما يسهم في ايجاد الحلول اللازمة للازمات والقضايا الاقليمية [78].

وكانت مسألة اسعار النفط والتوافق بين البلدين فيما يتعلق بسياستهما النفطية وخاصة في منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك حاضرة ايضا ضمن القضايا التي اسهمت في تعزيز العلاقات بين البلدين وتحقيق التقارب بينهما. فقد شهد عام 2014 بداية ازمة هي اشبه ما تكون بحربٍ غير تقليدية، كان سلاحها النفط، والمستهدف فيها حسب المحللين السياسيين والمراقبين هي إيران وروسيا بالدرجة الأولى، بعد ان اعلنت السعودية عن زيادة إنتاجها من النفط لتنخفض الى أسعاره إلى أدنى مستوياتها عام 2015، ليصل حاجز الـ 30

دولارًا للبرميل الواحد، وأمام هذه الأسعار المنخفضة، كانت الجزائر من أكثر المتضرّرين بهذا الانخفاض ودخولها في أزمة اقتصادية حادة منذ عام **2014**، اعلنت بعدها حكومة عبد المالك سلال عن إجراءات تقشّفيّة حازمة للتخفيف من اثار الازمة الاقتصادية التي تعيشها، لذلك بادرت الجزائر بالتنسيق مع إيران للوقوف أمام أزمة انخفاض أسعار النفط ،بحكم عضويتهما في منظمة الدول المصدّرة للبترول اوبك ، وكونهما من الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، لذلك عمدت الجزائر ما اجل التوسّط بين طهران والرياض لإقناعهما بأهمية وضرورة خفض الإنتاج، سعيًا منها وبهدف رفع الأسعار عن طريق اجتماع أوبك عام **2016** بالجزائر، وقد نجحت الاخيرة في مساعيها هذه من خلال اتفاق توصلت اليه دول المنظمة بخفض الانتاج[79] .

أما فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية[80] فلم تكن ذات تأثير مباشر في العلاقات بين الدولتين ولم تنعكس عليها، لكنها كانت حاضرة بشكل غير مباشر عن طريق استغلال القضية لمصالح كلا الدولتين، وهذا ما يفسّره موقفهما منها، فايران تحرص على توظيف القضية لمصالحها ولاسيما فيما يتعلق بعلاقاتها مع المغرب، فتارة تعترف بجبهة البوليساريو[81] كما حدث عام **1981** بعد ان استضافت المغرب شاه ايران، وادى ذلك فيما بعد الى قطع العلاقات بين الدولتين، وتارة اخرى تجمد اعترافها بها عام **1993**،بعد ان قطعت الجزائر علاقاتها مع ايران، بعد ان اتجهت الاخيرة نحو اصلاح علاقاتها واستئنافها مع المغرب، وكان تجميد الاعتراف (بجبهة البوليساريو) جزء من عملية مد الجسور مع المغرب، بحسب ما تمليه مصالحها إبّان المرحلة التي تمر بها [82].أما الجزائر فتعد قضية الصحراء الغربية مهمة لها ولأمنها القومي من النواحي السياسية والاقتصادية والامنية، لذلك تسعى جاهدة من اجل الوقوف بوجه المغرب الذي يحاول إثبات عائدية هذا الإقليم اليه ويعمل من اجل استرجاعه، وبذلك تسعى كل من المغرب والجزائر وايران لتحقيق ما تمليه مصالحه من هذه القضية. من هذا المنطلق كانت قضية الصحراء الغربية محط نزاع وتوتر مستمر واتهامات متبادلة بين الجزائر و المغرب كان أخرها استدعاء الجزائر سفير المغرب في **2**/أيار/**2018** على خلفية

اتهامات المغرب للجزائر بدعم (جبهة البوليساريو) عن طريق السفارة الايرانية في الجزائر التي كانت وحسب الاتهامات المغربية محطة تواصل بين (جبهة البوليساريو) و(حزب الله) اللبناني، وجاءت هذه الاتهامات بعد سقوط الطائرة الجزائرية العسكرية مطلع شهر نيسان 2018 ومقتل ما يزيد عن 250 شخصا من بينهم مجموعة من عناصر (جبهة البوليساريو)، وقيام المغرب بقطع علاقاته مع ايران في 1/أيار/2018 بسبب تدخل الاخيرة في شؤون الرباط الداخلية[83]. وعليه فان هذه القضية لم تكن عاملاً هاماً وأساساً في العلاقات الجزائرية – الايرانية وذات تأثير مباشر، وانما كانت ثانوية وذات تأثير جانبي ومحدود يتم توظيفها حسب ما تقتضيه مصالح كل منهما .

وأخيراً يقول الدكتور ناصر جابي أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الجزائر، عن العلاقات الجزائرية الإيرانية إبّان حكم الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة والتي ازدهرت فيها العلاقات بين البلدين وفيها اشارة الى مواقف الجزائر من القضايا الاقليمية: "لا توجد سياسة خاصة إيرانية بالرئيس بوتفليقة، هي نفس الاستمرارية التي تحترم العمق الشعبي والثقافي الديني لهذه العلاقة، الجزائريون عمومًا لهم موقف إيجابي من الشعب الإيراني وثقافته ومواقفه الوطنية المؤيدة للشعوب المستضعفة، كدولة لها مواقف كانت دائمًا قريبة من الجزائر قدر تعلق الأمر بقضية فلسطين والقضايا الاقتصادية مثل الملف البترولي، وهذا ما أكدته الدبلوماسية الجزائرية من إيران حتى أثناء المحن الكبرى كالحرب العراقية الإيرانية، مرحلة بوتفليقة هي استمرارية لهذا العمق وبالتالي ليس هناك جديد رغم الضغوط التي تتعرض لها الجزائر من محيطها العربي والدولي لإبعادها عن إيران...وأكّد جابي أنّه لابد من العمل على تطوير العلاقات بين الشعبين الإيراني والجزائري في كل الميادين الاقتصادية والثقافية والجامعية، نحن في الجزائر في حاجة إلى التعرف أكثر على حضارة الشعب الإيراني وثقافته، وهناك مجالات واسعة للتعاون لا بد من تطويرها واستثمارها لصالح الشعبين اللذين يبقيان قريبان من بعضهما بعضًا ويحترمان بعضهما". أمّا الدكتور مُحَمَّد علي ميرزائي، الأستاذ بجامعة طهران

فيصف العلاقات بين طهران والجزائر بقولها ان الجزائر وإيران ترتبطان بقضايا أساس مهمة لا تتأثر ولا تتغير بالتطورات السياسية مهما كانت[84] .

الخاتمة:

امتازت العلاقات الايرانية – الجزائرية باستقرارها وثباتها وتطورها، وبشكل تميزت فيه هذه العلاقات عن نظيراتها الايرانية – العربية التي اتسمت بالتوتر وعدم الاستقرار والقطيعة السياسية المتكررة والمستمرة ما عدا العلاقات الايرانية – السورية التي تعد استراتيجية بالنسبة للدولتين ومنذ مدة طويلة . فاذا ما استثنينا المدة الزمنية بين عامي 1993–2000 والتي شهدت انقطاع العلاقات بين الجزائر وايران، فان العلاقات بين الدولتين كانت على افضل ما يكون سواء قبل قيام الثورة الايرانية عام 1979 او بعدها. ولكن اذا ما اردنا ان نحدد المدة التي شهدت فيها العلاقات بين الدولتين تميزا ملحوظا فيمكن ان نحددها بعد عام 2000.

لقد مرّت العلاقات الايرانية – الجزائرية بمراحل زمنية متعددة ووقعت تحت ضغط العوامل الداخلية والخارجية المختلفة والمتنوعة، ورغم ذلك حافظت هذه العلاقات على استقرارها وثباتها طوال السنوات موضوع البحث.

فمنذ ايام الثورة الجزائرية كان لإيران موقفا مؤيدا للثورة ولمطاليب الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، فاعترفت بالحكومة المؤقتة عام 1958 التي شكلتها جبهة التحرير الوطني، ثم اعترفت باستقلال الجزائر عام 1962 وافتتحت سفارة لها بعد ذلك بعامين ، بينما افتتحت الجزائر سفارتها في ايران عام 1966 واخذت العلاقات بين البلدين تنمو و تتطور بمرور الزمن.

بعد نجاح الثورة الايرانية عام 1979 رحبت الجزائر بها واعربت عن تأييدها لها وتضامنها مع النظام السياسي الجديد في ايران، وكان لموقف الجزائر المحايد من الحرب العراقية – الايرانية(1980–1988)، الاثر البالغ في تطور العلاقات بين البلدين مقارنة بموقف

اغلب الدول العربية المساند للعراق. وتجسّد تحسن هذه العلاقات بتشكيل مجلس اقتصادي مشترك بين البلدين عام 1983 يتولى وضع خطط التعاون الاقتصادي بينهما.

مع مطلع عام 1992 بدأت العلاقات تأخذ منحا اخر نحو التوتر عقب إلغاء الانتخابات التشريعية الجزائرية التي فازت بها جبهة الانقاذ الاسلامية ، وكان لموقف ايران المؤيد لجبهة الانقاذ والمعارض لإلغاء النتائج السبب المباشر وراء قطع العلاقات بين البلدين عام 1993،بعد ان اتهمت الجزائر ايران بالتدخل في شؤونها الداخلية .

استمر قطع العلاقات بين البلدين مدة سبع سنوات لتستأنف عام 2000،بعد اللقاء الذي جمع الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة بنظيره الايراني مُحَّد خاتمي ،على هامش قمة الالفية، لتشهد العلاقات نموا مطردا وسريعا في مختلف الجوانب ولاسيما السياسي والاقتصادي والثقافي منها. ولقد عكست الزيارات الرسمية المتبادلة الكثيرة لمسؤولي الدولتين وبمختلف المستويات مدى اهتمامهما بتطوير وتمتين علاقتهما الثنائية، وتجسد هذا الحرص و الاهتمام في الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم التي وقعها الجانبين، فطيلة الثمان عشرة سنة الماضية وقع الجانبان العشرات من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي والطاقة، تجسدت في اقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة بين البلدين، اضافة الى اقامة المشاريع الاستثمارية والتجارية وشركات العقار والسيارات والمصانع الايرانية وبمختلف الصناعات في الجزائر، الى جانب التعاون المصرفي والمالي والكمركي وغير ذلك، وكذا الحال بالنسبة الى الجانب الثقافي الذي شهد تعاونا ملحوظا بين البلدين شمل في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي، والفنون بمختلف الوانها، عكست مدى ما وصلت تلك العلاقات من تقدم وتطور.

لم تكن توجهات البلدين وبنية نظامهما وتوجهاتهما السياسية والفكرية وحدها التي اسهمت في تقاربهما، بل اسهم تقارب وتوافق مواقف وتوجهات كلا البلدين من القضايا الاقليمية والدولية في توثيق وتعزيز علاقاتهما الثنائية، وخاصة الموقف من الازمة السورية

واليمنية والقضية الفلسطينية وغيرها من القضايا التي اسهمت بشكل مباشر في توطيد علاقاتهما الثنائية بالشكل الذي وصلت اليه الى ما نراه اليوم.

على الرغم من ذلك فان العلاقات الايرانية – الجزائرية لم تكن بمعزل من المؤثرات فقد واجهت العديد من التحديات لا سيما بالنسبة للجزائر التي واجهت معارضة من الداخل والخارج بشأن علاقاتها مع ايران، فعلى المستوى الداخلي كان هناك العديد من السياسيين والمثقفين وبعض الأحزاب التي تعارض تطوير العلاقات مع ايران بالنظر لتوجهات ايران السياسية والفكرية التي تحاول الاخيرة الترويج لها في الجزائر ويستشهد المعارضين لهذه العلاقات بما تقوم به ايران في البلدان العربية، أما بالنسبة للخارج فان التحدي يأتي من قبل الدول العربية المعارضة لهذا النوع من العلاقات ولا سيما من قبل دول الخليج العربية ولاسيما السعودية التي تدرك مخاطر هذه العلاقات وانعكاساتها على المحيط العربي عامة والخليجي خاصة، وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية التي كانت تنظر بقلق وتوجس الى علاقات الجزائر بإيران، لذلك كانت الجزائر تراعي هذه الجوانب في علاقاتها مع ايران، ويندرج ضمن هذا الاطار عدم وجود اي تعاون عسكري بين البلدين، لكن مع الحفاظ على استقلالية القرار السياسي الجزائري وبالشكل الذي يحفظ مصالحها ولا يؤثر على علاقاتها العربية والاقليمية والدولية .

فضلاً عما سبق كان للتحديات التي واجهت ايران بسبب العقوبات الدولية انعكاسات سلبية علاقاتها الخارجية ولا سيما علاقاتها مع الجزائر، وتجسد ذلك في فشل السياسة الخارجية الإيرانية في توسيع التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى بما في ذلك الجزائر، فضلاً عن الروتين والبيروقراطية، وبطء أنظمة اتخاذ القرار في كلا البلدين، علاوة على الأولوية التي أعطتها الجزائر لمعالجة قضاياها الداخلية نتيجة للتطورات الإقليمية والاضطرابات في التجارة الثنائية، وكان للتطورات في البلدان المجاورة للجزائر وعدم الاستقرار في المنطقة، والعوامل الإقليمية والدولية كلها أسباب أسهمت بشكل غير مباشر في عرقلة تطور العلاقات الاقتصادية بين الجانبين والحد منها على عكس ما كان يطمح اليه الجانبان.

الهوامش و المصادر

[1] بخاري محمد ،العلاقات الجزائرية– الايرانية **1993–2010** : دراسة في مبررات القطيعة ودوافع الانفراج، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر **2011**،ص **59**.

[2]**Mahmoud Mohammadi Iran Algeria Enjoy Good Potential to Expand Ties, http://www.iranreview.org/content/Documents/Iran-Algeria-Enjoy-Good-Potential-to-Expand-Ties.htm, THURSDAY, NOVEMBER 5, 2015**

[3] للمزيد من التفاصيل عن اتفاقية الجزائر ينظر: مصطفى عبدالقادر النجار، دراسة تاريخية لمعاهدات الحدود الشرقية للوطن العربي **1847–1980**،(اتحاد المؤرخين العرب،بغداد،**1981**).

[4] **Mohammadi,Op.Cit**

[5] الطاهر عمارة الادغم،(العلاقات المغاربية – الايرانية : عرض وتحليل)، في مجموعة مؤلفين، العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة،ط**1**(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت،**2012**)، ص **247**.

[6] محمد، المصدر السابق، **59**.

[7] السيد عوض عثمان، النفوذ الايراني الناعم في القارة الافريقية، (المركز العربي للدراسات الانسانية،القاهرة،**2010**)،ص **50**.

[8] **Mohammadi Op.Cit.**

[9] محمد دلومي، الجزائر وإيران علاقات مميزة ووجهات نظر موحدة :
https://www.djazairess.com/eloumma/10499

[10] مركز المزماة للدراسات والبحوث، التقارب الإيراني– الجزائري:**http://almezmaah.com/2018/04/01**

[11] لهذا السبب قطعت الجزائر علاقاتها مع إيران!: **https://www.echoroukonline.com**

[12] الحسن الزاوي،(المغرب العربي وايران تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافية السياسية)، في مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص ص **194–195**؛ الأدغم، المصدر السابق ، ص **248**.

[13] السيد عوض عثمان، (العلاقات الجزائرية– الايرانية من القطيعة الى بدايات الانفراج)،نشرة مختارات ايرانية،(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، القاهرة)، العدد **52**، **2004**،ص ص **80–81**؛ لهذا السبب قطعت الجزائر علاقاتها مع إيران، المصدر السابق.

[14] عثمان، النفوذ الايراني الناعم، ص **51**.

[15] عثمان، العلاقات الجزائرية – الايرانية، ص **81**.

[16] الزاوي، المصدر السابق، ص **195**.

[17] جمال لعلامي ،كرونولوجيا العلاقات الجزائرية الإيرانية: من الثورة الإسلامية والفيس الى القطيعة:
https://www.djazairess.com/echorouk/15755

[18] الأدغم، المصدر السابق، ص 248.

[19] Reda Zaireg ,The truth behind Morocco's diplomatic crisis with Iran, https://www.middleeasteye.net/columns/morocco-iran-gulf-states-how-export-conflict-575570377

[20] عثمان، النفوذ الإيراني الناعم، ص 51.

[21] Mohammadi , Op.Cit.

[22] لعلامي ، المصدر السابق.

[23] عثمان ، العلاقات الجزائرية – الإيرانية، ص 81.

[24] الأدغم، المصدر السابق، ص 248.

[25]Ariel Farrar-Wellman , Algeria-Iran Foreign Relations May 09, 2010, https://www.criticalthreats.org/analysis/algeria-iran-foreign-relations

[26]Alex McAnenny, Iran in Africa Strategic A Tutorial Overview of Iran's, Influence In Africa: https://www.centerforsecuritypolicy.org/wp-content/uploads/2015/01/Iran-in -Africa.pdf

[27] العلاقات المميزة بين ايران والجزائر:

http://ifpnews.com/ar/news/politics/foreign-policies

[28]Ariel Farrar-Wellman , Op.Cit.

[29]Alex McAnenny ,Op.Cit

[30]Ariel Farrar-Wellman , Op.Cit

[31] الزاوي، المصدر السابق، ص 195

[32] مركز المزماة للدراسات والبحوث ، المصدر السابق.

[33] عائد عميرة، تأجيل زيارة روحاني للجزائر.. بسبب مرض بوتفليقة أم الرفض الشعبي؟

https://www.noonpost.org/content/16956

؛ تأجيل زيارة الرئيس الايراني للجزائر: https://ramallah.news/post/76441

[34] العلاقات المميزة بين ايران والجزائر، المصدر السابق.

[35] حمزة عتبي ، التقارب مع ايران ... هل تقامر الجزائر بعلاقاتها الدولية:

https://www.maghrebvoices.com/a/417775.html

[36] عبدالسلام سكية، الملحق الثقافي في السفارة الإيرانية يغادر الجزائر: https://www.echoroukonline.com

[37] لعلامي ، المصدر السابق.

[38] محمد، المصدر السابق، ص 133.

[39] سيدي احمد ولد سالم، العلاقات الجزائرية – الايرانية متينة في اغلب مراحلها:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/fa4f91b0-143f-4ce3-95b2-9501fae

[40] دلومي، المصدر السابق.

[41] مركز المزماة للدراسات والبحوث، المصدر السابق.

[42]Ariel Farrar-Wellman , Op.Cit.

[43]Marc Martinez and Walid Namane ,
The Limits of the Improbable Iran-Algeria Partnership, 20 MAY 2017:
https://intpolicydigest.org/2017/05/20/limits-improbable-iran-algeria-partnership

[44] محمد، المصدر السابق، ص 135

[45] عبد القادر بن مسعود : السر وراء تمتع الجزائر بعلاقة قوية مع إيران رغم اعتراض جيرانها،25 سبتمبر 2018: _
https://www.sasapost.com/algeria-and-iran-relations

[46] عثمان، النفوذ الإيراني الناعم، ص 53.

[47]Ariel Farrar-Wellman , Op.Cit.

[48] محمد، المصدر السابق، ص 136.

[49] الجزائر–ايران : التوقيع على خمس اتفاقيات تعاون اقتصادية و سلال يؤكد على ضرورة تعزيز العلاقات بين البلدين http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20151217/61703.html

[50] مركز المزماة للدراسات والبحوث، المصدر السابق.

[51] بن مسعود، المصدر السابق.

[52] ياسين بودهان، التقارب الجزائري الإيراني بين السياسة والاقتصاد:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/12/25

[53] الجزائر–ايران : التوقيع على خمس اتفاقيات تعاون اقتصادية ، المصدر السابق.

[54]Martinez and Namane, Op.Cit.

[55] Emily Boulter Dangerous liaisons : Algeria and Iran unlikely partnership , June 4, 2016: https://globalriskinsights.com/2016/06/algeria-iran-partnership

[56] Algeria an independent ally for Iran in north Africa , Interview with Reza Ameri Iran's Ambassador to Algeria Saturday July 30, 2016,
http://www.iranreview.org/content/Documents/Algeria-an-Independent-Ally-for-Iran-in-North-Africa.htm

[57] العلاقات المميزة بين ايران والجزائر، المصدر السابق.

[58] انعقاد اجتماع اللجنة المشتركة للمشاورات السياسية بين ايران والجزائر :
http://www.irna.ir/ar/News/83116433

[59]Mohammadi , Op.Cit.

[60] محمد، المصدر السابق، ص ص 145–147.

[61] مركز المزماة للدراسات والبحوث، المصدر السابق.

[62] العلاقات المميزة بين ايران والجزائر، المصدر السابق.

[63] وزيرا الثقافة في الجزائر وإيران يشيدان بـ"القواسم المشتركة" بين البلدين والتقارب بينهما:
https://arabic.cnn.com/world/2016/12/14/algeria-iran-relations

[64] العلاقات المميزة بين ايران والجزائر، المصدر السابق.

[65] صابر بليدي، التقارب الجزائري الإيراني يصطدم بأطماع طهران، صحيفة العرب(لندن)،العدد**10592**، **2017/4/4** .

[66] منتجة فيلم أحمد باي : التجربة الإيرانية قدمت لنا خبرتها

:http://www.irna.ir/ar/News/82986695

[67] أستاذان ايرانيان كبيران في لجنة تحكيم المهرجان الدولي للخط بالجزائر

https://www.alalamtv.net/news/3777971

[68] بليدي، المصدر السابق.

[69] محمد، المصدر السابق، ص ص **107-109**.

[70] **Ariel Farrar-Wellman , Op.Cit.**

[71] دلومي، المصدر السابق.

[72] **Giorgio Cafiero, Algeria in Yemen Combatant or Mediator November 2,2016**
https://lobelog.com/algeria-in-yemen-combatant-or-mediator
[73]**McAnenny,Op.Cit.**
[74] **Cafiero, Op.Cit.**

[75] للمزيد من التفاصيل حول الموقف الإيراني من الثورات العربية ينظر: عطا عبدالغني خميس الجزار، السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية **2011-2013**،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا جامعة الأقصى **2015**.

[76] بن مسعود، المصدر السابق. للمزيد من التفاصيل حول الموقف الايراني من الازمة السورية ينظر: معين عبدالعزيز محمد أبو شريعة، التدخل الإيراني في الازمة السورية واثره على نفوذها في المنطقة العربية **2011-2017**، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الازهر(غزة-فلسطين) **2017**.

[77] العلاقات المميزة بين ايران والجزائر، المصدر السابق. للمزيد من التفاصيل حول الموقف الايراني من الازمة السورية ينظر: أبو شريعة، المصدر السابق.

[78] **Cafiero , Op.Cit.**

للمزيد من التفاصيل حول الموقف الايراني من الازمة اليمنية ينظر: محمد حسن القاضي، الدور الايراني في اليمن وانعكاساته على الامن الاقليمي،(مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية ،القاهرة).

[79] بن مسعود، المصدر السابق.

[80] يقع إقليم الصحراء الغربية أقصى جنوب المغرب ويطل على المحيط الأطلسي ، وتحد الجزائر من جهة الجنوبي الغربي، وموريتانيا من جهة الشمال والشمال الشرقي، وهي امتداد طبيعي وجغرافي وتاريخي واجتماعي وديني واقتصادي وسياسي مع المغرب، ومنذ استقلال المغرب بدا يطالب باسترجاع الصحراء الغربية من اسبانيا باعتبارها جزء من الأراضي المغربية، وقدم الحجج والمستندات التي تؤيد وتؤكد ذلك، وكانت معاهدة مدريد عام **1975** مع كل من

المغرب وموريتانيا، وكانت بداية لمشكلة الصحراء الغربية، بعد ما تضمنت المعاهدة تسليم الصحراء الغربية لكل من المغرب وموريتانيا، وألغت دور الجزائر، وأخرجت (جبهة البوليساريو) دون أي مكسب. للمزيد من التفاصيل حول مشكلة الصحراء الغربية ينظر محمد علي داهش، مشكلة الصحراء الغربية من معاهدة مدريد **1975** الى مفاوضات نيويورك **2008**،سلسلة شؤون إقليمية (**21**)،(مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،**2008**) .

[81] جبهة البوليساريو: وتعرف أيضاً باسم الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، تأسست في **10** ايار/مايو عام **1973** من قبل مصطفى السيد الولي، وإبّان انعقاد المؤتمر الثاني للجبهة بين **25-31/8/1974** والذي عقد تحت شعار حرب التحرير تضمنها الجماهير، تقرر العمل بالكفاح المسلح ضد القوات الاسبانية من اجل استقلال الصحراء الغربية التام، واستمرت الجبهة ممثلة للصحراء الغربية حتى بعد اتفاقية مدريد عام **1975**،وكانت البداية لمشكلة الصحراء الغربية على المستوى المحلي المغربي – الصحراوي، وبداية التدخل الإقليمي الجزائري والموريتاني والليبي وحتى الدولي. داهش، المصدر السابق.، ص ص **10-11**.

[82] مجيد كامل حمزة ، (العلاقات المغربية – الايرانية)، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية (بيت الحكمة- بغداد)،العدد **34**،حزيران **2017**، ص ص **127-129**.

[83] الجزائر تستدعي السفير المغربي إثر اتهامها بلعب دور في دعم إيراني لجبهة البوليساريو **2018/05/03** :
https://www.france24.com/ar/20180503

[84] بن مسعود، المصدر السابق.